



# تطور الديون الخارجية في مصر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

## External Debt in Egypt and Its Relationship with Economic Growth

إعداد

نوران احمد احمد محمد كشك

إشراف

أ.د. / فادية محمد أحمد عبد السلام

رئيس معهد التخطيط الاسبق

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة  
الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022/2021

## ملخص البحث

يمثل الدين الخارجي مصدراً مهماً من مصادر التمويل ، فضلاً عن أنه مصدر مكمل أساسي لمصادر التمويل المحلية لدعم النمو والتنمية الاقتصادية ، استهدف البحث تحديد الدور الذي لعبه تطور الاقتراض الخارجي وفاعلية هذا المورد في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، و استخدم البحث المنهج الاستنباطي لوصف الظاهرة محل البحث مع توضيح لمفاهيم المديونية الخارجية ، وتحليل العوامل الأساسية التي تقف وراء زيادة المديونية الخارجية للاقتصاد المصري. كما يتم استخدام الأسلوب الإحصائي لتحليل تطور المديونيات الخارجية وتراكمها، إلي جانب تحليل سياسات الدول الناجحة المختلفة في مواجهة مشكلة المديونية الخارجية كتجربة البرازيل وماليزيا ، وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة بالبحث.

ومن أهم التوصيات والمقترحات التي توصل إليها البحث هي الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية المصرية مع الدول الأوروبية في التوسع والاستمرار في تطبيق برامج مبادلة الديون الخارجية بالعملة المحلية أو بحصص في المشروعات التنموية كثيفة العمالة أو في المناطق العمرانية النائية بهدف تخفيف عبء المديونية الخارجية وتوفير مساحة مالية إضافية لتنفيذ تلك المشروعات، وضع خطة طموحة لتوظيف المدخرات غير مستغلة في القطاع المصرفي كبديل عن التمويل الخارجي، وأن يكون الاقتراض الخارجي موجهاً لمشروع مدرج بالخطة التنموية القطاعية للدولة ، وأن تقوم وزارة التعاون الدولي قبل الحصول علي تمويل بدراسة مدي جدوي المشروع ومدي مساهمته في التنمية العامة للدولة.

**الكلمات المفتاحية :** استدامة الدين الخارجي ، الدين الخارجي ، الاستقرار الاقتصادي ، منافع وتكاليف الدين الخارجي .

## Abstract

External debt represents an important source of financing to financing, as well as a basic complement to domestic sources of financing to support growth and economic development. The research aimed to determine the role played by the evolution happened in the process of external borrowing and the effectiveness of this resource in achieving the economic development in Egypt. The deductive approach has been used to describe the phenomenon in question, with an explanation of the concepts of external debt and analyzing the main factors behind the increase in the external debts of the Egyptian economy. The statistical method has also been used to analyze the accumulation and the increase in external debts, alongside with studying the success stories for other countries such as Brazil & Malaysia in facing the difficulties of external debts problems. The statistical method has also been used to examine the link between the various factors in this research.

Among the most important recommendations and proposals reached by the research are to achieve: Benefiting from the Egyptian diplomatic relations with the European countries in expanding and continuing to implement foreign debt exchange programs in local currency or with shares in labor-intensive development projects or in remote urban areas with the main aim of reducing the burden of external debts and providing additional financial space for the implementation of these projects. In addition to setting an ambitious plan to employ the un used savings exploited in the banking sector as an alternative to external financing, and for the external borrowings to be directed in a project which is included in the sectoral development plan of the state. The Ministry of International Cooperation will be mainly responsible for making the feasibility studies related to the project before obtaining any finances in order to be able to test the project contribution to the general development of the state.

**Keywords:** External Debt Sustainability, External Debt, Economic Stability, Benefits and Costs of External Debt.

## 1-1 المقدمة

أن طبيعة أزمة المديونية الخارجية وماتحيط بها من مسببات ونتائج لابد وأن تجعل الاقتصاديين يطرحون أمام انفسهم سؤالاً هاماً "هل الديون الخارجية تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة للبلدان النامية ومن ضمنها مصر ؟"، وتشير بعض الأدبيات إلي أن المستويات المعتدلة من الدين الخارجي الذي تلجأ إليه الدول النامية يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي من خلال التراكم الرأسمالي، ونمو الانتاجية مما يسرع من عملية التقارب بين الدول ذات مستويات الدخل المنخفضة، ولكن منذ السبعينيات أصبح هناك شكوك حول الآثار الايجابية للديون الخارجية علي التنمية الاقتصادية، فقد واجهت العديد من الدول النامية الكثير من الأزمات الاقتصادية المتتالية ، والتي ترتب عليها أداء اقتصادي ضعيف، كما أن معظم هذه الدول واجهت صعوبات في الوفاء بخدمات ديونها ، ولا سيما منذ أزمة المديونية الخارجية ( في أوائل الثمانينات )<sup>1</sup>.

وتشير النظرية الاقتصادية إلي أن زيادة الدين الخارجي، وتخطيه حدوداً معينة يؤدي إلي عدم الاستدامة وعدم القدرة علي الوفاء بخدمة الدين، و يؤدي هذا إلي فقد الدولة المدينة جدارتها الائتمانية علي المستوي العالمي مما يؤدي إلي نزوح مفاجئ للتدفقات المالية خارج البلاد.

وتؤثر المستويات المرتفعة من الديون الخارجية سلباً علي النمو الاقتصادي ليس فقط من خلال تأثيرها علي الاستثمارات المادية ، ولكن علي معامل الانتاجية الكلية ، فحالة عدم التأكد وعدم الاستقرار المرتبطة بتزايد الدين الخارجي تؤدي إلي توجيه الاستثمارات الجديدة نحو الأنشطة الاستثمارية ذات العائد السريع، وتقلل من الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل والتي تدعم دون غيرها مستويات الانتاجية في النشاط الاقتصادي، إلي جانب أنها تقلل من قدرة الدولة النامية علي تراكم رأس المال البشري بها عبر الأجل الطويل.

يسعي البحث إلى عرض كيفية الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة في هذا الصدد كتجربة ماليزيا والبرازيل ، حيث اعتمدت ماليزيا علي التفكير الابتكاري في مسيرتها نحو التنمية الاقتصادية إلي جانب التعليم، ومعرفة التحديات الأساسية التي تواجه الدولة والعمل على إيجاد الحلول التي تتفق مع معطيات الاقتصاد الماليزي، وربما كان من أهم نقاط القوة في التجربة الماليزية هي الاعتماد علي الذات، وعدم الاتجاه للاقتراض من المؤسسات المالية العالمية اثناء أو خلال الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب آسيا.

كما تعد ماليزيا من الدول الرائدة في القضاء على الفقر في العصر الحالي، فقد قضت علي الفقر المطلق كما انها اصبحت تقود النمو في جنوب شرق آسيا، واصبحت واحدة من الخمسة اقتصادات الأولي من حيث قوة الاقتصاد المحلي، حيث انخفضت معدلات البطالة، ونسب التضخم، وارتفعت مستويات الانتاجية ، وتزايدت التجارة الخارجية ، إلي جانب تحسن العديد من المؤشرات الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالتعليم أو الصحة.

---

<sup>1</sup> سامي السيد، هناء فؤاد، 2013، تطور مؤشرات الاستقرار الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة 1975-2011، مركز الدراسات الاقتصادية ،العدد 47 ،ص20.

ويهدف البحث أيضًا إلى الاقتراب من تجربة النهضة الاقتصادية البرازيلية ، ومحاولة فهم سياساتها الاقتصادية التي أدت إلى نقل البرازيل من هوة الإفلاس حيث أزمة الثقة ، وضعف معدلات النمو وعدم القدرة علي سداد الدين الخارجي حتي 2002 لتصبح واحدة من أكبر 20 اقتصاد في العالم عام 2011 وتحتل المرتبة السادسة من حيث الناتج المحلي الاجمالي ، وتتحول من دولة مدينة إلي دائنة بحوالي 14 مليار دولار ، بالإضافة إلي عودة 2 مليون برازيلي مهاجر بعد تحسن الأحوال.<sup>2</sup>

## **1-2 مشكلة البحثية**

تتبلور مشكلة البحث في تحديد الدور الذي لعبه تطور الاقتراض الخارجي (الدين الخارجي )، وفاعلية هذا المورد في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر .

## **1-3 الأهداف البحثية**

- تحليل مؤشرات المديونيات الخارجية لمصر وتحديد الاسباب الرئيسية لتفاقم هذه الديون.
- البحث في كيفية تخفيض أعباء الديون وطرق التحكم في نمو الدين بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية.
- تحليل الآثار المترتبة على زيادة الديون الخارجية ومدفوعات خدمة الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر .
- استعراض لبعض التجارب الدولية ومحاولة الاستفادة من طرق معالجتها للمديونيات الخارجية.

## **1-4 التساؤلات البحثية**

- ما هي أهم مصادر تزايد المديونيات الخارجية بشكل عام؟
- ما هي العلاقة بين عدم الاستقرار عند المستوي الأمثل من المديونيات الخارجية والنمو الاقتصادي للدولة؟ وهل تختلف طبيعة العلاقة باختلاف درجة النمو الاقتصادي لكل دولة؟
- وماهي الآليات التي يمكن تطبيقها من خلال التجارب الدولية في إدارة المديونيات الخارجية؟

## **1-5 أهمية البحث**

يكتسب البحث أهميته ، من خطورة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية وبخاصة مصر، وأنها تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه النمو الحقيقي والتنمية المستدامة للاقتصاد المصري ، وما يشمله من تداعيات ضمنية علي تنافسية الاقتصاد المصري، وبالتالي يهتم البحث بتناول تطور العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال مسح الأدبيات التي تعرضت لأثر الديون الخارجية علي النمو الاقتصادي ، وذلك بقدر كافي من التفصيل للتوصل لأهم السياسات والتوصيات التي من شأنها ضمان استقرار ودعم النمو الاقتصادي ، وبالتالي دعم التنافسية للاقتصاد المصري في الأجل الطويل، مع دراسة مدي الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تقادي العوامل المؤثرة علي المديونية الخارجية.

---

<sup>2</sup> فادية عبد السلام واخرون ،2019، منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي ،عدد رقم (306)،اغسطس، القاهرة ،ص70.

## **1-6 حدود البحث**

- **الحدود الزمنية:** سيتم التركيز على تحليل تطور المديونيات الخارجية علي النمو الاقتصادي من أوائل القرن العشرين حتي 2020.
- **الحدود الموضوعية:** المتغيرات الرئيسية للاقتصاد القومي.
- **الحدود المكانية:** جمهورية مصر العربية.

## **1-7 المنهج البحثي**

سيتم استخدام المنهج الاستنباطي لوصف الظاهرة محل البحث مع توضيح لمفاهيم المديونية الخارجية، وتحليل العوامل الأساسية التي تقف وراء زيادة المديونية الخارجية للاقتصاد المصري. كما يتم استخدام الاسلوب الاحصائي لتحليل تطور المديونيات الخارجية وتراكمها، إلي جانب تحليل سياسات الدول الناجحة المختلفة في مواجهة مشكلة المديونية الخارجية كتجربة ماليزيا والبرازيل، وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة بالبحث.

## **1-8 مصادر البيانات**

تم الاعتماد في البحث علي البيانات والمعلومات المتاحة من خلال الدراسات والبحوث الاقتصادية الصادرة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، وقطاع الاحصاءات والتقارير الاقتصادية ،المجلة الاقتصادية والتي يصدرها البنك المركزي المصري ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واصدارات برنامج الدراسات الماليزية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، وتقارير واصدارات وسلسلة الاوراق البحثية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، إلي جانب الكتب والرسائل العلمية التي تناولت موضوع البحث.

## **1-9 المفاهيم البحثية**

- **الدين الخارجي:** اجمالي الدين الخارجي في وقت معين هو الجزء غير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الاحتمالية المستحقة علي المقيمين في اقتصاد ما اتجاه غير مقيمين والتي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد أصل الدين /أو الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل<sup>3</sup>.
- **الاستقرار الاقتصادي:** يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعا في الأدبيات والدراسات الاقتصادية ، وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد تعريف موحد له، فإن المفهوم الأوسع انتشارًا علي المستوى الدولي، هو الذي يعرفه صندوق النقد الدولي بكونه الوضعية التي تمكن الدولة من تقادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية".<sup>4</sup>

---

<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي ،2014، احصاءات الدين الخارجي :مرشد لمعديها ومستخدميها /فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالاحصاءات المالية، واشنطن ، ص5.

<sup>4</sup> هبة عبد المنعم ، 2012 ، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين:ملامح وسياسات الاستقرار ، صندوق النقد العربي.

- **النمو الاقتصادي**: زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

## **10-1 بعض الدراسات السابقة**

- **استهدفت دراسة (عبد الغفار فاروق ، 2017)<sup>5</sup>** تناول الدين العام الخارجي وسياسه تحويله لاستثمارات أجنبية بالتطبيق علي مصر واسباب تفاقم أزمة الديون في مصر نتيجة لاستخدام القروض الخارجية في تسديد عجز الموازنة واستيراد السلع الاستهلاكية وغيرها ، **وتوصلت** الدراسة إلي ضرورة الحد من الاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ المناسب، مع التوسع في سياسات استخدام الديون الخارجية في الاستثمارات التنموية للحد من عبء الديون الخارجية ، وتناولت ايجابيات وسلبيات تحويل الديون إلي استثمارات لتحديد مدي فاعلية تحويل الديون الخارجية إلي استثمارات أجنبية في التخفيف من حدة المديونية الخارجية لمصر والمساهمة في تنمية اقتصادها .
- **استهدفت دراسة (دينا محمد هشام ، 2016 )<sup>6</sup>** تقديم رؤية تحليلية حول جدوي الاستعانة بالاقتراض الخارجي في تمويل النمو ثم تقدير الآثار الايجابية والسلبية علي المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970- 2013) ، **وتوصلت** الدراسة إلي اعتبار الدين الخارجي أحد محددات النمو إلا أن الدور الايجابي ينتقي عقب تجاوز مؤشرات الدين الخارجي الحد الآمن وهي نسبة تقدر بحوالي 50% لمؤشر نسبة المديونية الخارجية إلي الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ، حيث ما يلبث أن يتحول إلي تأثير سلبي يستنزف موارد الدولة في سداد أعباء الدين ، و في ضوء وقوع مؤشرات الدين الخارجي في مصر ضمن الحدود فانه يتم اعتبار الدين الخارجي والادخار المحلي مكونان مكملان لتمويل النمو، وهو ما يتأكد في ظل عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة .
- **اوضحت دراسة Zaghdoudi Khemais 2016<sup>7</sup>** أثر الدين الخارجي على الاستثمار والنمو الاقتصادي في تونس باستخدام البيانات السنوية المتعلقة بالاقتصاد التونسي خلال الفترة (1961-2011) ، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) التأثير السلبي للدين الخارجي على النمو الاقتصادي، حيث أن الديون المستحقة وخدمة الديون قصيرة الأجل لصادرات السلع والخدمات لا تسبب النمو الاقتصادي، اما على المدى الطويل تعمل خدمة الدين الخارجي على إعاقة

<sup>5</sup> عبد الغفار فاروق ، 2017، الدين العام الخارجي وسياسه تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 17.

<sup>6</sup> دينا محمد هشام ، 2016، الآثار الاقتصادية الكلية للدين العام الخارجي بالتطبيق علي مصر خلال الفترة من 1990 حتى 2014، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة.

<sup>7</sup> Zaghdoudi Khemais, Mezni Mohamed & Djebali Nesrine, 2016, External Debt & Economic Growth: Case of Tunisia, International Journal of Economics and Finance.

النمو الاقتصادي، حيث يتم خصم المبالغ التي يجب دفعها سنوياً لكل من أصل الدين والفائدة من الأموال المخصصة للاستثمار ، مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض النمو الاقتصادي التونسي وإبطائه وتوصلت إلي أن المشكلة ليست مشكلة ديون في حد ذاتها ، لكنها تتعلق باستخدام هذا الدين حيث يتم تخصيص الدين للأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة والربحية وهذه الأنشطة هي أنشطة تقليدية لا تخلق ثروة ولا تتوافق مع المزايا التنافسية للدولة مما يجعل معدل بطالة الخريجين يزداد بانتظام. كما إن هناك جزء كبير من الأموال المقترضة تستخدم في دفع رواتب القطاع العام ، والتي تمثل أكثر من ثلث ميزانية الدولة في السنوات الأخيرة. وبالتالي لم تساعد الديون الخارجية البلاد على التطور، لأن تلك الرواتب ذهبت إلى استهلاك بعض السلع المستوردة التي لا يتم إنتاجها في السوق المحلية.

- **استهدفت دراسة (إسراء عادل السيد ، 2014)<sup>8</sup> تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي مع التطبيق علي بيانات الاقتصاد المصري، وتقوم الدراسة بالإجابة علي تساؤل رئيسي كيف تؤثر مكونات السياسة المالية (الانفاق العام ومكوناته، الضرائب بأشكالها المختلفة، وعجز الموازنة العامة) علي معدل النمو الاقتصادي وفقاً للنظرية الاقتصادية، وماهي طبيعة هذا الأثر في حالة الاقتصاد المصري؟**  
وقد توصلت الدراسة أن للسياسة المالية بصفة خاصة دوراً في التأثير علي معدل النمو الاقتصادي طويل الاجل، حيث تقوم الدراسة بتقدير العلاقة بين المتغيرات المعبرة عن إجماليات السياسة المالية وهيكل كل من الانفاق العام والايادات العامة من ناحية، ومعدل النمو الاقتصادي من ناحية أخرى في الآجلين الطويل والقصير، بالتطبيق علي الاقتصاد المصري وباستخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية .

- **واستهدفت دراسة<sup>9</sup> (Hadhek Zouhaier, Mrad Fatma, 2014) تحليل تأثير الديون على النمو الاقتصادي في 19 دولة نامية منها مصر خلال الفترة 1990-2011 ، وذلك باستخدام نموذج Dynamic panel data لقياس أثر الدين على مساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي.**  
**وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير سلبي لإجمالي الدين الخارجي علي الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي ، وايضا علاقة سلبية بين الدين الخارجي والاستثمار في هذه البلدان وأكدت علي ضرورة فهم العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي بشكل أفضل وذلك من خلال استمرار تحليل الآليات الأساسية وتحسين التقنيات المستخدمة في القياس الكمي.**

---

8 - إسراء عادل السيد أحمد، 2014، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

<sup>9</sup> Hadhek Zouhaier, Mrad Fatma, 2014 , Debt and Economic Growth, International Journal of Economics and Financial, No 4(2), pp 440-.884 Vol. 4 No. 2

■ **واهتمت دراسة ( هناء فؤاد عبد الفتاح ، 2013 )**<sup>10</sup> برصد تطور مؤشرات الاستقرار الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري خلال الفترة 1975 إلى 2010، وكذلك تحليل مصادر النمو الاقتصادي المصري، مع بحث مدي تأثر هذه المصادر بدرجة الاستقرار الكلي وذلك بالاعتماد علي الرقم القياسي للاستقرار الاقتصادي، **وتوصلت** الدراسة إلي أن ترتيب أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي علي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي عبر الأجل الطويل يأتي في مقدمة المتغيرات الخاصة بعجز الموازنة العامة، وكذلك المتغير الخاص بنسبة الدين الخارجي الي الناتج المحلي الاجمالي، وعبر الأجل القصير يأتي في المقدمة المتغيرات الخاصة بعجز الموازنة العامة ثم عمولة السوق السوداء لسعر الصرف، والتضخم، ثم هامش سعر الفائدة، ونسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الاجمالي، كما **توصلت** الدراسة من خلال تطبيق دوال الاستجابة للصدمات وتحليل تجزئة التباين لكل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبحث أثر ذلك النمو في مصر خلال العشر سنوات ، إلي أن هناك علاقة عكسية بين هذه المؤشرات وبين معدل النمو الاقتصادي وعند تحليل النتائج وجد أن عنصر الدين الخارجي قد فسر 29.9% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي.

■ **واستهدفت دراسة**<sup>11</sup> **( ManelleLahdhiri and Mohamed Amine , 2012 )** قياس فعالية مصادر التمويل الخارجية على النمو الاقتصادي لعينة من 13 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستخدمت نموذج Panel Data (Fixed effect Model) اعتمادا على بيانات سنوية للفترة (1990-2010)، لأهم مصادر التمويل الخارجي وهي تحويلات العاملين بالخارج، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وصافي المساعدات الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى بعض مصادر النمو التقليدية ، و **توصلت** الدراسة إلى أن جميع مصادر التمويل الخارجي ومصادر النمو التقليدية لها تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادي في تلك الدول باستثناء المساعدات الإنمائية الرسمية التي جاء تأثيرها غير معنوي على النمو الاقتصادي وبإشارة موجبة.

■ **وقد ناقشت دراسة ( رامي السيد فوزي ، 2011 )**<sup>12</sup> السياسات التنموية في ماليزيا وذلك من خلال تحليل السياسات التي ساهمت في الارتقاء بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وتحليل التحديات التي واجهت الدولة في سبيل تحقيق التنمية كالتعددية العرقية والدينية والاختلالات الاقتصادية المصاحبة ، والتركيز علي المحور الاقتصادي وسياسات الاستثمارية التي اتبعتها ماليزيا ، ورصد مخرجات عملية التنمية في ماليزيا ونتائج ما وضعتة الدولة من سياسات تنموية

---

10 - هناء فؤاد عبد الفتاح سيد، 2013، أثر الاستقرار الاقتصادي علي النمو الاقتصادي بالتطبيق علي الاقتصاد المصري خلال الفترة 1975 إلى 2010، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

<sup>11</sup> Manellelahdhiri and Mohamed Amine,2012, “The Effectiveness of External Financing Sources on Economic Growth case of the developing countries of the MENA region “”, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, VOL 3, NO 9, January.

<sup>12</sup> رامي السيد فوزي ، 2011 ، دور الدولة في التنمية دراسة حالة ماليزيا، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

وإلى أي حد استطاعت الدولة تحقيق التنمية ، وأهم المؤشرات الدالة على ذلك وقد توصلت الدراسة إلى أبرز الدروس المستفادة والتي تصلح للتطبيق في كثير من دول العالم النامي ، معرفة كيفية التغلب على كافة العراقيل والعوائق التي تحول دون تحقيق الإصلاح السياسي بالالتفاف حول شخص القائد.

- **إستهدفت دراسة (مروة حامد ، 2011) <sup>13</sup> تقييم سياسة الاقتراض الخارجي في مصر خلال الفترة 1985 – 2008 ومقارنتها بالمستوي الأمثل للدين الخارجي، كما قامت بتقديم تقدير لحجم الدين الأمثل خلال الفترة 2009 – 2014.** وقد استخدمت الدراسة في تحليلها نموذج اقتصاد مفتوح، وتم تقدير الحجم الأمثل للدين الخارجي على أنه دالة في التذبذب في مدفوعات خدمة الدين ومعدل العائد على الاستثمارات، وعلى هذا فإن أي تغير في المتغيرين ينعكس بدوره على الحجم الأمثل للدين الخارجي، وتبين من التحليل أن مصر استطاعت اللجوء للاقتراض الخارجي طالما أن الاتجاه في معدل العائد على الاستثمارات يتجاوز الاتجاه السائد في أسعار الفائدة الحقيقية أو نسبة مدفوعات خدمة الديون. وقد أظهرت نتائج التحليل أن حجم الاقتراض الخارجي تجاوز مستواه الأمثل حتي عام 1997، بينما اتجهت القيم الفعلية إلى الاقتراب من القيم المثلي بعد عام 1997 غير أن حجم الدين الخارجي لا يزال أقل من مستواه الأمثل مما يعني إهدار فرصة زيادة معدل النمو الاقتصادي.

- **ودراسة ( Ales Bulir; Alma Romero–Barrutieta; Jose Daniel Rodríguez–Delgado, 2011 ) <sup>14</sup> هدفت إلى تحليل الآثار المترتبة على تخفيف عبء الديون في البلدان منخفضة الدخل واستخدمت نموذجاً اقتصادياً لفحص آثار الديون واستعراض نتائج المحاكاه وفقاً لعناصر النموذج الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى أن احتمال حدوث فترات من تخفيف عبء الديون يكون لها تأثير مؤقت فقط على مستوى الدين في البلدان منخفضة الدخل ، مع ارتباطها بمزيج من الاستهلاك واستثمارات أقل، و تُقدر نسبة الدين طويل الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي الضعف مع تخفيف عبء الدين.**

- **ودراسة (Reinhard Neck and Jan–Egbert Sturm, 2008) <sup>15</sup> ناقشت مفهوم الدين العام ولجوء الدول للاقتراض إما نتيجة عجز الموازنة العامة، أو لتمويل النفقات الاستثمارية، أو بسبب العدوى الدولية ، وأوضحت مفهوم الاستدامة المالية للدين العام، وأن السياسة المستدامة بصفة عامة يجب أن تستخدم لمنع حدوث الإفلاس ، ثم عرض التطور التاريخي في تحليل استدامة الدين العام، وبيان شروط استدامة الدين العام : في الأجل القصير لابد من التعرف**

[13 –Marwa Hamad, 2011,Optimal foreign Debt for Egypt:A Stochastic control Approach the Egyptian cabinet – IDSC.](#)

<sup>14</sup> Ales Bulir; Alma Romero–Barrutieta; Jose Daniel Rodríguez–Delgado, 2011, [The Dynamic Implications of Debt Relief for Low–Income Countries](#)

<sup>15</sup> Reinhard Neck and Jan–Egbert Sturm, 2008, [Sustainability of Public Debt](#), Cambridge, Massachusetts.

علي قيد الموازنة الحكومية ، مع افتراض وجود عدم استقرار بسبب زيادة الدين مع تزايد العجز وأن معدل الفائدة الاسمي أعلى من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي ، أما في الاجل الطويل تكون قيمة الدين الحكومي المخصومة الحالية والتي يتم حسابها لفترات المستقبلية مساوية للصفر ، أي أن الحكومة لا يمكنها الاستدانة للأبد ، وأما في الاجل المتوسط يمكن تفسير الاستدامة علي أنها الانخفاض في نسبة الدين إلي الناتج المحلي الاجمالي لفترة معينة حتي تصل إلي النسبة المستهدفة ،أي أن الحكومة المكيلة بمستويات مرتفعة من أعباء الدين تكون أقل استجابة في التعرض لأي صدمات لأن زيادة أعباء الدين تترك مساحة لتدخل السياسة المالية مع التأكيد بأن نسبة الدين سوف تزداد في حالة أن معدل سعر الفائدة الحقيقي أعلى من معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي ، ولكن في حالة وجود فائض في الموازنة ستعتبر كل من سعر الفائدة ومعدل نمو للناتج المحلي الاجمالي عوامل خارجية.

■ **استهدفت دراسة<sup>16</sup> (Aart Kraay and Vikram Nehru, 2004)** تحليل أعباء الديون في الدول النامية و محدّدات أزمة الديون و التي اعتمدت بشكل كبير علي مجموعة من العوامل من أعباء الديون ،والسياسات والمؤسسات ،والصدمات ،مع وضع نموذج عملي للتنبؤ بأزمة الديون في المستقبل ، وتوصلت الدراسة إلي اقتراح مخطط بسيط لتحويل الموارد التمويلية بصورة تسمح بالسيطرة علي أزمة الديون في الدول منخفضة الدخل ، وايضاً وضع صورة محفزة للمقترضين ، ولا تتضمن التزامات إضافية من المانحين لتمويل منح جديدة واسعة النطاق.

■ **استهدفت دراسة<sup>17</sup> (Peter J. Montiel, 2003)** تحليل القنوات المختلفة التي يؤثر من خلالها هيكل الدين العام علي الأداء الاقتصادي الكلي في الدول النامية ، وذلك بهدف تحليل العوامل المؤثرة علي الهيكل الأمثل للدين العام ،وتوصلت إلي مجموعة من الارشادات العامة لإدارة هذا الدين في الاقتصاديات النامية ، وذلك استنادا إلي كل من النظرية الاقتصادية والتجربة المكسيكية.مع توضيح أن الهيكل الأمثل للدين الحكومي يتوقف علي ظروف الدولة وذلك لأن تحديد هيكل الدين العام غالباً ما ينطوي علي المقايضة بين زيادة مصداقية الحكومة والحد من مخاطر تعرض موازنتها إلي الصدمات المختلفة ، وتتجه الدراسة إلي أن التركيبة المثلي للاوراق المالية التي تحصل الحكومة من خلالها علي التمويل يجب أن تغلب عليها الديون الاسمية طويلة الأجل بالنسبة للحكومات التي لديها مصداقية في مكافحة التضخم ، والديون طويلة الأجل المرتبطة بمؤشر الأسعار في حالة انخفاض هذه المصداقية.

■ **استهدفت دراسة ( علي سيف عبده كليب ، 2002 )<sup>18</sup>** الآثار الاقتصادية الكلية للديون الخارجية لليمن علي بعض المتغيرات الاقتصادية ، وقد تعرضت الدراسة بالتحليل لخصائص الاقتصاد اليمني واسباب الديون الخارجية باستخدام

<sup>16</sup> Aart Kraay and Vikram Nehru, 2004, [When Is External Debt Sustainable? WB.](#)

<sup>17</sup> Peter J. Montiel, 2003, [Debt Management and Macroeconomic Stability, ECES, no 88.](#)

<sup>18</sup> علي سيف عبده كليب ، 2002، [الآثار الاقتصادية الكلية للديون الخارجية لليمن](#) ، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد وعلوم السياسية ،جامعة القاهرة .

المنهج الوصفي التحليلي وبعض المؤشرات البسيطة في القياس ، وقد توصلت الدراسة إلي أن الاقتصاد اليمني مازال يعيش حالة من قصور وضعف القاعدة الانتاجية و أن مشكلة الديون الخارجية واعباء خدماتها تستنزف قدراً من رصيده من العملات الصعبة مما يؤثر سلباً علي الأداء الاقتصادي وعلي المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصةً متغير الدخل والادخار والاستثمار .

## **11-1 خطة البحث**

### **مقدمة**

#### **المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي**

**المبحث الثاني: تحليل الدين الخارجي في مصر وتطوره في الفترة (2002-2020).**

**المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية الناجحة في إدارة الديون الخارجية ( البرازيل - ماليزيا )**

**المبحث الرابع: الدروس المستفادة من التجارب الدولية ، و اهم المقترحات للحد من الآثار السلبية للدين الخارجي وتفعيل دوره في التنمية في مصر.**

## **المبحث الأول**

### **الإطار النظري والمفاهيمي**

- وفقاً لتاريخ الفكر الاقتصادي يرجع بدايات المساهمة في تحليل الدين العام إلي الكلاسيك فقد توصل ريكاردو إلي أن الدين العام يعتبر ضريبة في المستقبل بما يساوي الفرق بين القيمة الحالية للضريبة المستقبلية وقيمة الدين ، وبافتراض رشادة الأفراد ، فالفرد يُعرف هنا التعادل أو التساوي لذلك سيتصرف كأن هذا الدين ليس له وجود ، و كنتيجة لذلك فالدين العام ليس له تأثير ، وأوضح ريكاردو أن تأثير أي انفاق حكومي يكون مستقل عن الطريقة التي يتم التمويل بها ، وبالتالي فالعجز الذي يمول بواسطة القروض العامة لن يؤثر علي الاستهلاك الحالي ، وبالتالي فأن تمويل العجز سواء من خلال زيادة الضرائب أو الاقتراض هو أمر متساوي نتيجة "افتراض حيادية الدين العام" ويعد ريكاردو أول من تطرق إلي موضوع توزيع عبء الدين عبر الأجيال ويرى أن الجيل الذي استفاد من الدين هو من يتحمل هذا العبء ، في حين أن خدمه الدين وسداده هي فقط تحويل من دافعي الضرائب لحامل السندات <sup>19</sup>.

<sup>19</sup> نادية سليمان، 2010، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الثقافة العربية ،ص200.

■ اما المدرسة الكينزية فقد اهتمت بكيفية تشجيع الطلب الفعال من خلال المديونية لأن حجم الادخار المتاح غير قادر علي استيعاب الاستثمار الخاص ، وبالتالي فإن الحكومة لها دور مهم في عمل الاستثمار وتمويله من خلال الدين مما يؤدي إلي زيادة الطلب الكلي وزيادة الانتاج ورفع التوقعات الايجابية للمستثمرين وبالتالي يحدث crowding in وتنشيط الاستثمار الخاص ، فالاستفادة هنا من الاستثمار الخاص وزيادة الطلب الاستهلاكي .  
وانتقد كينز مع ريكاردو في الضريبة لأن كينز يفرض ضريبة من أجل توزيع الدخل في المجتمع وكذلك تبني كينز ما أكده ريكاردو بشأن تحمل عبء الدين ، ولكن اختلف كينز مع ريكاردو في كيفية استخدام الدين .

■ اما وفقاً للمدرسة النيوكلاسيكية ونظرية Tax Smoothing فإن الحكومة يمكنها تقليل التشوهات الناجمة عن الضرائب ورفع مستوى الرفاهية من خلال الدين العام ، وذلك من خلال جعل معدل الضريبة ثابتاً ، كما أن حجم الضرائب يحدد من خلال قيد الموازنة بحيث أن القيمة الحالية للانفاق يجب أن تساوي القيمة الحالية للضرائب ، وعجز / فائض الموازنة يستخدم كعازل عندما يرتفع أو ينخفض الانفاق بشكل مؤقت أو ترتفع / تنخفض الإيرادات بشكل مؤقت .  
ويؤدي الدين العام أيضاً إلي عدالة التوزيع ، فالانفاق الحكومي سواء في صورة استثمار عام أو اصلاحات هيكلية سيفيد الاجيال القادمة ، اما اذا تم قياس الانفاق من خلال الإيرادات الحالية فقط نجد أن الاجيال الحالية هي المتحملة للتكلفة كاملة دون الحصول علي كل المنافع من الانفاق العام ، ولكن اذا كانت السياسات تحقق منافع اقتصادية علي المدى الطويل ولكنها تتطلب تمويل الاستثمارات في المدى القصير عن طريق اصدار الديون ولذلك فإن الاجيال القادمة ستساهم في تحمل التكلفة.<sup>20</sup>

### مفهوم الدين الخارجي

هو الدين الذي يشتمل علي الالتزامات المستحقة بالعملات الأجنبية على مقيمين بجمهورية مصر العربية (جميع قطاعات الدولة) تجاه غير المقيمين، وتتضمن القروض والتسهيلات الأتثمانية والبنكية التي حصلت عليها هذه القطاعات، بما فيها القطاع الخاص، وبالتالي فهو ينقسم إلى دين خارجي مستحق على الحكومة العامة متضمناً دين أجهزة الموازنة، وكذلك وحدات غير موازنية مثل بنك الاستثمار القومي والهيئات الاقتصادية والشركات العامة، وهي عبارة عن قروض ثنائية وقروض منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية، وكذلك حياة المؤسسات غير المقيمة من السندات الدوائية السيادية المطروحة بالخارج وتتولى وزارة المالية خدمتها، بالإضافة إلى الدين المستحق على البنك المركزي، ثم الدين المستحق على الجهاز المصرفي، وأخيراً الدين المستحق على القطاع الخاص المضمون وغير المضمون.<sup>21</sup>

<sup>20</sup> Reinhard neck and Jan-Egbert Sturm 2008،، sustainability of public Debt،Cambridge، Massachusetts ،P3.

<sup>21</sup> عبد الفتاح الجبالي، 2021، الدين العام المحلي وسبل العلاج ،آفاق اقتصادية معاصرة ،العدد (2) ، ص 27.

وضعت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وصندوق النقد والبنك الدوليين وكذا بنك التسويات الدولية تعريفا للدين الخارجي ينص على: "الدين الخارجي الإجمالي، في وقت معين، هو المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية، وليس الاحتمالية، على المقيمين في اقتصاد ما لغير المقيمين، والذي يقتضي أداء مدفوعات من الطرف المدين التسديد المبلغ الأصلي و/أو الفائدة في وقت ما في المستقبل." <sup>22</sup>

وبالتالي فالدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد الذي يستحق للدائنين خارج البلاد. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الدين الخارجي بهذا المفهوم الشامل وما يطلق عليه (ديون مصر) يتمثل في الالتزامات القائمة (رصيد الدين) بالعملة الأجنبية على المقيمين تجاه غير المقيمين ويتم سداؤه أو تسويته بالعملة الأجنبية. ويقصد بالمقيمين: الأفراد أو الجهات المقيمة في مصر، وغير المقيمين: الأجانب سواء أكانوا مؤسسات أو حكومات أو أفراد.

### مفهوم استدامة الدين الخارجي

يقصد باستدامة الدين (Debt Sustainability) في الأدبيات الاقتصادية، القدرة على إدارة الدين بشكل يحول دون نمو نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مع الزمن، وعلى الرغم مما ينتاب مفهوم استدامة الدين الخارجي من جدل فكري وتطبيقي، إلا أن أهميته تكمن في أنه يمثل الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي <sup>23</sup>. وتأتي أعباء الدين دائما على حساب التنمية ومستوى المعيشة، حيث تستقطع هذه الأعباء جزء كبير من إجمالي الاستخدامات العامة، وتؤدي إلى التباطؤ في إقامة استثمارات جديدة.

ويقصد باستدامة الدين الخارجي مستوى الدين الذي يسمح للبلد المدين بالوفاء بالتزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية بالكامل دون اللجوء إلى المزيد من تخفيف الديون أو إعادة جدولة تراكم المتأخرات، مع السماح بمستوى مقبول من النمو الاقتصادي. <sup>24</sup>

إن نشوء المديونية هو نتاج طبيعي للنشاط الاقتصادي، وبُنِيَ قرار الاقتراض على فرضية أن المدين يستطيع أن يستوفي متطلبات عقد المديونية، وتتشأ مشاكل المديونية إذا كانت موارد الدولة المدينة غير كافية، أو إذا كانت الأصول التي تمتلكها لا تكفي للوفاء بمتطلبات المديونية.

ولا يتعلق الأمر فقط بكمية الديون ونسبتها بقدر ما يتعلق بكيفية استخدام تلك الديون، مما يعني أن فكرة تجاوز أو عدم تجاوز الحدود الآمنة، لا يهم بقدر ما يهم القنوات أو الأوجه التي يتم عليها إنفاق مثل تلك القروض.

فوفقا لمبدأ الاستدامة المالية، فإنه يجب على الدولة أن توجه قروضها الخارجية إلى أوجه إنفاق إنتاجية وليست استهلاكية، يستتبع من وراء إنفاقها إدراج دخل يساهم في سداد تلك الديون مستقبلاً، وبالتالي فإن قيام الحكومة بالاقتراض من الخارج بهدف تراكم احتياطات نقدية، أو بهدف استهلاكي، يتنافى مع مبدأ الاستدامة المالية، ويترتب عليه الدخول في دائرة مفرغة

<sup>22</sup> Bhalla V.K., 2002, International Financial Management (Text and Cases), P364.

<sup>23</sup> محمود محمد رضا فتح الله، 2008، استدامة الدين الخارجي اختبار للحالة المصرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد (15)، العدد (42)، ص 36.

<sup>24</sup> Bhalla V.K., 2002, International Financial Management (Text and Cases), P.365.

من الاقتراض الخارجي) ولكن ينبغي ألا يكون مشكلة طالما أنه يقترن باستثمارات منتجة في الاقتصاد المحلي ويرتبط بجدول زمني متوازن في إدارة العملات واستحقاق الديون).

وقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدراسة موضوع الاستدامة للديون الخارجية في الدول النامية، وذلك لتحديد ما إذا كان الاستمرار في تحمل أعباء الدين يؤدي إلى إضعاف قدرة تلك الدول على تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب لعملية التنمية فيها أم لا.

ويظل الدين الخارجي قابلاً للتحكم طالما أن الحكومات تستطيع أن تدفع خدمته وأصله، وتقوم المؤسسات المالية الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين) بتقييم استدامة الدين من عدم استدامته استناداً إلى إطار ينظر في معايير مثل معدل النمو الاقتصادي، ظروف التجارة الخارجية، وتوافر الموارد المالية الخارجية لتسديده.<sup>25</sup>

كذلك فإن الاختيار بين الدين الخارجي أو الدين المقيم بالعملة الأجنبية وبين الديون المحلية الأقل تقلباً نسبياً، يتعلق بتكلفة الاقتراض وتطوير النظام المالي المحلي أساساً.

## المبحث الثاني

### تحليل الدين الخارجي في مصر وتطوره في الفترة (2000-2020).

لا تعتبر مشكلة الديون الخارجية بمثابة قضية جديدة، كما وأنها لا تمس دول مدينة معينة ولا دائئيتها فحسب، بل إنها أصبحت تؤثر وبشكل كبير على عملية التنمية بأكملها.

و لا يمكن اعتبار الاستدانة من الخارج ملاذاً للدولة الضعيفة أو المتدهورة اقتصادياً، بل هي سلوك اقتصادي يعتمد عليه الدول بمستوياتها المختلفة للوصول إلى أهدافها التنموية.

وبالطبع، ليس كل الدين سيئاً، فالاقتراض قد يمكن الدول من تمويل الاستثمارات الحيوية في البنية التحتية والصحة والتعليم وغير ذلك من السلع العامة، و الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، مما يحقق دخلاً أعلى يمكن أن يعوض تكلفة خدمة الدين. وقد ساعد بعض الارتفاع في الدين، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، على دعم النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية وتجنب حدوث نتيجة أسوأ.

وتنشأ المشكلات حين يكون الدين مرتفعاً بالفعل والموارد المستمدة من القروض الجديدة لا تُنفق بحكمة وذلك إما لأسباب الفساد وضعف المؤسسات، أو حين يصاب البلد بكوارث طبيعية أو صدمات اقتصادية، مثل حركات أسعار الصرف أو التحولات المفاجئة في اتجاه التدفقات الرأسمالية، مما تضعف قدره الدولة على سداد الدين ، لكن البلدان منخفضة الدخل هي التي تواجه في العادة أصعب التحديات المتعلقة بالدين وتكون في العادة أيضاً هي الأقل تسليحاً بالأدوات اللازمة لمواجهتها.

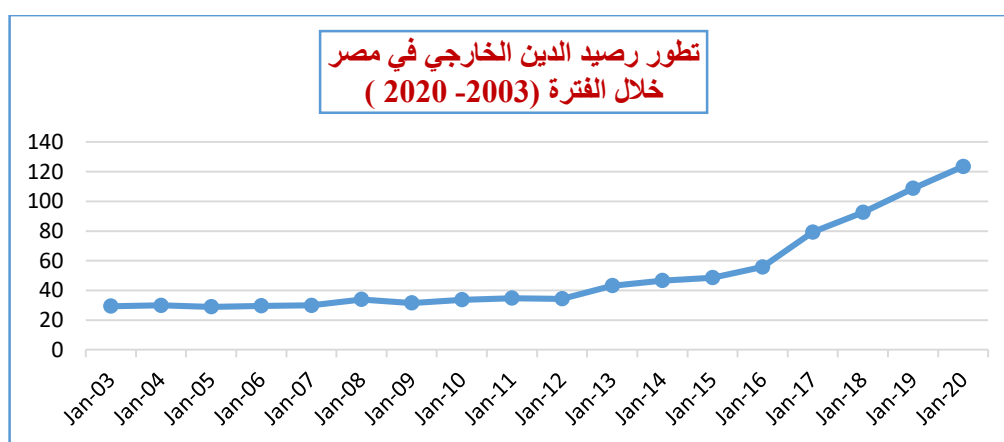
و تعد مصر واحدة من الدول النامية التي عانت من مشكلة الديون الخارجية على مدى تاريخها الحديث، فقد شهد الاقتصاد المصري منذ بداية التسعينات تحولات وتغيرات جوهرية في البيئة الاقتصادية؛ وذلك من خلال إتباع سياسات الإصلاح

<sup>25</sup>قادية عبد السلام وآخرون، 2019، مرجع سبق ذكره، ص58.

المالي والنقدي وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي في يناير عام 1990، والذي تضمن مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي طبقت بهدف الوصول إلى استعادة التوازن الاقتصادي

وقد أكدت التطورات الاقتصادية أهمية دور السياسة المالية في إدارة الدين العام الخارجي، وهكذا أصبحت سياسة الدين العام الخارجي تحظى باهتمام كبير بجانب أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى للتأثير على المتغيرات الكلية في الاقتصاد القومي.

وللتعرف على دور الدين الخارجي المصري في تمويل عملية التنمية لابد من دراسة تطوره واتجاهاته عبر السنوات الماضية وذلك ما يوضحه الشكل التالي.



المصدر: البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة.

بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو 2020 نحو 123.5 مليار دولار أمريكي بزيادة نحو 14.8 مليار دولار اي بما يعادل 13.6% مقارنة بنهاية يونيو 2019 ، وقد جاءت تلك الزيادة محصلة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو 15.4 مليار دولار وتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو 0.6% مليار دولار، وإن كان لا يزال في حدوده الآمنة (30%-50%) بالاعتماد على مؤشر نسبة الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي. 34.1%<sup>26</sup>

ويتكون الدين الخارجي معظمه من ديون دول نادي باريس الثنائية والمؤسسات الدولية ومعظمها متوسطة وطويلة الأجل، وأن خيار الحصول على التمويل من مؤسسات دولية ما زال متاحا لخفض تكلفة خدمة الدين.

ونجحت الحكومة في أن تعكس منحني الدين الخارجي لتسجل تراجعاً في قيمة الدين الخارجي لأول مرة منذ 4 سنوات خلال الربع الأول 2020 . وتراجع رصيد الدين الخارجي لمصر لأول مرة بنهاية مارس 2020 إلى 111.3 مليار دولار مقابل 112.7 مليار دولار في ديسمبر 2019 بتراجع قدره 1.4 مليار دولار<sup>27</sup>.

<sup>26</sup> البنك المركزي المصري – التقرير السنوي 2019-2020 ، ص 43.

<sup>27</sup> فخري الفقي ، 2021 ، استراتيجية إدارة الدين العام في مصر ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .

**ومن خلال دراسة تطور الدين الخارجي واتجاهاته عبر السنوات الماضية** نجد أن الاقتصاد المصري تكبد خسائر فادحة بسبب الآثار السلبية الناجمة عن أحداث سبتمبر 2001 مما دفع الاقتصاد المصري إلى مرحلة من النمو البطيء إلى أن سجل 5.1% في عام 2005/2004 مقارنة بمتوسط 3.5% خلال الثلاث سنوات السابقة إلى جانب تراجع ملحوظ في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وعودة الثقة في سوق المال المحلية، والرغبة في إمتلاك أصول مقومة بالجنية المصري، بما في ذلك العملة المحلية نفسها، ونجح الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الاجمالي وصلت في المتوسط إلى 7% خلال الفترة من 2005 إلى 2008/2007، ولعل من أهم العوامل التي ساعدت علي تحسين الأداء تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، والاندماج المتزايد للسوق المصري في الاقتصاد العالمي مدعوماً بالظروف الخارجية المواتية إلا أن النشاط الاقتصادي قد شهد تباطؤاً ملحوظاً من 7.2% خلال 2008 إلى 4.7% في عام 2009 تأثراً بالازمة المالية العالمية وما يتبعها من تباطؤ في حركة التجارة الدولية، والتدفقات المالية الدولية وتدهور في الميزان التجاري وكذلك انخفاض عائدات العاملين في الخارج بمقدار 32% وايضاً عائدات قناة السويس، وعائدات السياحة بحوالي 3%، والاستثمار الاجنبي المباشر من 13.2 بليون دولار الي 8.2 مليار دولار إلى أن سرعان ما انخفض إلى 1.8% سنة 2011/2010 متأثراً بأحداث الثورة وتداعيتها علي الاقتصاد، وايضاً سجل 2.1% لعام 2013/2012، وهو ماكان متوقعاً في ضوء التطورات السياسية والامنية، كما أخذت نسبة الدين الخارجي للصادرات في الارتفاع مرة أخرى.<sup>28</sup>

و تزايد الاعتماد على الديون الخارجية مقابل الدين المحلي، حيث تراجع نصيب الثاني من 85% من إجمالي الدين العام عام 2015/2014 إلى 68% عام 2020/2019، وفي المقابل ارتفع نصيب الدين العام الخارجي من 15.4% إلى 32% خلال الفترة نفسها.

لجأت مصر إلى التوسع في المديونية الخارجية، وخاصة متوسطة الأجل، لتمويل عجز الموازنة العامة مقابل خفض الاعتماد على الدين المحلي وذلك بهدف خفض تكلفة الدين العام. وكان ذلك من خلال الاستفادة من فرص التمويل الدولي المتاح والرخيص منخفض الفائدة مقارنة بالفائدة على أوراق الدين الحكومية. كما يتيح التمويل الخارجي آجالاً طويلة للسداد، ويعطي شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد، سواء في حالة الاتفاق مع مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، أو من خلال طرح أوراق دين في سوق التمويل الدولية.

شهد الدين قفزة أخرى في عام 2016، مع سقوط طائرة مصر الطيران بشرم الشيخ وتوقفت السياحة، و شهدت البلاد أزمة نقص دولارات، وبدأت عودة السوق غير الرسمية للعملة وظهور سعرين للدولار. وانعكس ذلك بالزيادة في الاقتراض الخارجي.

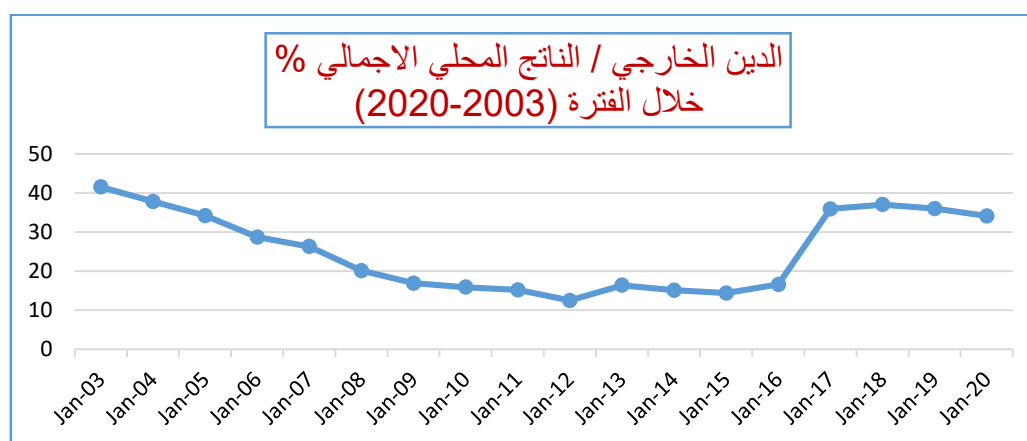
ولكن مع نهاية عام 2016، شهد تسارع وتيرة الاقتراض الخارجي، وذلك بالتزامن مع توقيع مصر لاتفاقية التمويل الممتد مع صندوق النقد الدولي، والذي بلغ 12 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات، فكانت الزيادة أكبر من أي وقت مضى، حيث اشترط الصندوق مثلاً أن تدبر مصر تمويلاً خارجياً يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف ما يقدمه الصندوق سنوياً، حتى يوافق على القرض، ودبرت مصر حينها ما يقارب من 20 مليار دولار.

<sup>28</sup> البنك المركزي المصري – التقرير السنوي، اعداد مختلفة .

ثم تكرر نفس الشرط في عام كورونا حين طلبت مصر الحصول على قرض يقدر بـ 5.2 مليار دولار مقابل اتفاق الاستعداد الائتماني، ومن قبله التمويل الطارئ في مايو 2020 بمبلغ 1.8 مليار دولار " يخفف كل من الاتفاقين من عبء الاحتياجات التمويلية، كما يساعدان في تعبئة وسائل أخرى من أجل سد ما يتبقى من الفجوة التمويلية.

وهناك عدة مؤشرات رئيسية تستخدم لمعرفة القيمة الحقيقية للدين ومدفوعات خدمته، وهي:

- **نسبة الدين الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يمثل هذا المؤشر أهم المؤشرات الاسترشادية التي تستخدمها الدول في تقييم الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة علي السداد ، وحسب المادة 30 من قانون الدين العام رقم 24 لسنة 2005 أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين الخارجي في أي وقت من الأوقات علي 40% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **نسبة الدين الخارجي إلى حجم صادرات السلع والخدمات،** حيث تستعمل حصيلة الصادرات كمؤشر لقياس حجم الديون الخارجية والقدرة على خدمتها.
- **نسبة خدمة الدين الخارجي (مدفوعات الدين + الأقساط) إلى صادرات السلع والخدمات.**



المصدر : من اعداد الباحثة وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي ،اعداد مختلفة.

والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات الدين الخارجي ،الذي يبين زيادة المؤشرات بشكل واضح خاصة في السنوات الأخيرة، وزاد تدهور المؤشرات بشكل أكبر بعد تعويم العملة، مما أدى لزيادة تكلفة الديون الخارجية وعبء سداد الديون عن الديون المحلية. كما أن ارتفاع هذه النسب يعبر عن مدى تزايد اعتماد مصر على التمويل الخارجي.

#### تطور مؤشرات الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (2003-2020)

| السنوات | الدين الخارجي / الناتج المحلي الاجمالي % | الدين الخارجي /الصادرات السلعية والخدمية | خدمة الدين الخارجي /الصادرات السلعية والخدمية | خدمة الدين الخارجي /المتحصلات الجارية | متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي بالدولار |
|---------|------------------------------------------|------------------------------------------|-----------------------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------------------|
|---------|------------------------------------------|------------------------------------------|-----------------------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------------------|

|        |      |        |       |      |        |
|--------|------|--------|-------|------|--------|
| 415.3  | 10.1 | 12.1   | 154.2 | 41.5 | Jun-03 |
| 423.4  | 9.2  | 10.8   | 127.5 | 37.8 | Jun-04 |
| 402.6  | 7.9  | 9.4    | 100.3 | 34.2 | Jun-05 |
| 404.3  | 7.3  | 8.5    | 82.4  | 28.7 | Jun-06 |
| 398.5  | 4.3  | 6.9    | 70.7  | 26.3 | Jun-07 |
| 450    | 5.3  | 4.6    | 59.9  | 20.1 | Jun-08 |
| 418.6  | 4.5  | 6.2    | 64.6  | 16.9 | Jun-09 |
| 399.2  | 4.5  | 5.5    | 71    | 15.9 | Jun-10 |
| 413.6  | 4.5  | 5.7    | 71.4  | 15.2 | Jun-11 |
| 387.7  | 4.6  | 6.3    | 74.8  | 12.5 | Jun-12 |
| 475.3  | 4.5  | 6.3    | 87.9  | 16.4 | Jun-13 |
| 506.4  | 4.3  | 7.4    | 105.3 | 15.1 | Jun-14 |
| 513.5  | 8.5  | 12.7   | 109.4 | 14.4 | Jun-15 |
| 573.1  | 9.8  | 14.6   | 127.2 | 16.6 | Jun-16 |
| 754.1  | 12.3 | 19.7   | 200.2 | 35.9 | Jun-17 |
| 883.9  | 17.7 | ↑ 28   | 191.3 | 37   | Jun-18 |
| 1013   | 17   | ↑ 25.5 | 205.4 | 36   | Jun-19 |
| 1140.3 | 22.5 | ↑ 36.1 | 259.1 | 34.1 | Jun-20 |

المصدر: البنك المركزي المصري

ويدل مؤشر خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات على أنه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل ذلك على ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد القومي، حيث يصبح ما تبقى من حصة الصادرات قليلاً، وربما لا يكفي لتمويل جزء بسيط من واردات الدولة.

و فإن هذا المؤشر يعكس مشكلة السيولة للبلد المدين ، حيث نجد أن الدول الدائنة تهتم بطبيعة هذا المؤشر في الدول المدينة وذلك للاطمئنان على قدرة الدول على سداد أعباء ديونها لأن أهم مصدر لتسوية التزامات ديون الدول المدينة يتمثل بحصيلة صادراتها من السلع والخدمات.<sup>29</sup>

ويعزى هذا الارتفاع في يونيو 2020 إلى زيادة الأقساط المسددة بنحو 3.0 مليار دولار لتسجل 13.2 مليار دولار، فضلاً عن زيادة الفوائد المدفوعة بنحو 0.7 مليار دولار لتصل إلى 4.0 مليار دولار. جاءت مؤشرات الدين الخارجي لمصر في الحدود الآمنة وفقاً لتصنيف صندوق النقد والبنك الدولي حيث بلغت نسبة الدين الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي نحو 34.1% في نهاية يونيو 2020.

<sup>29</sup> منال جابر مرسي ، 2020 ، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، كلية تجارة ، جامعة سوهاج ، العدد ( 8 ) ، ص 98.

بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات السلعية والخدمية 36.1% خلال السنة المالية 2020/2019 وتحسن هذه النسبة بشكل كبير عند احتسابها إلى الحصيلة الجارية لتصل إلى 22.5% خلال السنة المالية 2020/2019. ويرجع هذا التحسن نظراً لكون تحويلات العاملين المصريين بالخارج أحد أهم الموارد لتوفير النقد الأجنبي لمصر حيث تمثل نحو 36.4% من الحصيلة الجارية.<sup>30</sup>

ولا يعد الدين الخارجي مخيفاً في حد ذاته حتى لو كان مرتفعة، ولكن الخطر يأتي بمقارنة الدين العام للدولة مع الناتج المحلي الإجمالي بها، بمعنى قدرتها على تسديد الدين وفوائده. كما تقاس خطورة الدين من عدمها من خلال الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية النسبية خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، حيث أنه وفقاً لتلك المعايير فإن نسبة خدمة الدين الخارجي يجب أن تكون في الحدود الآمنة إذا لم تتجاوز 25% من صادرات السلع والخدمات، والتي وصلت في يونيو 2018 إلى 28% وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري، وهو ما يعني تخطي الحدود الآمنة للدين الخارجي ووصولها إلى 34.1% في يونيو 2020.

**ولتقييم استدامة الدين الخارجي في مصر**، كشفت النتائج عن أن مستوى الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت مستدامة في مسار ثابت في الفترة 2003-2006 ولم تتجاوز المستويات الفعلية لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الحد الأقصى خلال تلك الفترة، أي أن حتى عام 2006 كان التزام الديون في مصر خاضعة للمستوى المطلوب.

استمر الوضع مستقر ولم يشهد الدين الخارجي ارتفاعات كبيرة حتى ما قبل ثورة يناير 2011، وانخفضت تدفقات الديون طويلة الأجل من المؤسسات الدائنة الرسمية إلى مصر بنحو 50%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في مدفوعات وأعباء أصل الديون القديمة والتباطؤ في عملية السداد

وفي تلك الفترة (ما قبل ثورة يناير 2011)، تم إحلال الديون المحلية محل الديون الخارجية، ولم تكن الديون الخارجية تشكل أي خطر بفضل إعادة جدولة الديون وفقاً لنادي باريس وشطب الديون الخاصة بفترة التسعينيات، بالإضافة إلى مقايضة الديون والتزام الحكومة بالحفاظ على سقف للديون الخارجية بما يمثل 31% من الناتج المحلي الإجمالي مع خدمة ديون أقل من 10% من صادرات السلع والخدمات.

ولكن ارتفع الدين المحلي بشكل حاد في ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي متجاوزة الديون الخارجية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة المحلية وزاد تأثير المزامنة بين الاستثمارات العامة والخاصة، مما أدى لعرقلة النمو، بالإضافة إلى حدوث إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء. وبذلك لم تكن الديون المحلية داعمة للتنمية المستدامة وكانت السياسة المالية مساهمة للتقلبات الدورية بدلاً من مواجهتها وهو ضد العمل بالأهداف الإنمائية للألفية وللتوافق مع تلك الأهداف وتحقيق استدامة الدين العام لمصر، كان الأمر بحاجة لبعض القواعد الضريبية من أجل السيطرة على العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة ووقف تصاعد الديون المحلية.

<sup>30</sup> بنك المركزي المصري - التقرير السنوي 2019-2020، ص 46

تحليل العلاقة بين تطور الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في مصر ( برنامج التحليل الاحصائي SPSS ) .

تطور رصيد الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي

في مصر خلال الفترة (2002-2020)

| السنوات  | رصيد الدين الخارجي/مليار دولار | معدل النمو الاقتصادي % |
|----------|--------------------------------|------------------------|
| يونيو-02 | 28.7                           | 3.2                    |
| يونيو-03 | 29.4                           | 3.1                    |
| يونيو-04 | 29.9                           | 4.1                    |
| يونيو-05 | 28.9                           | 4.9                    |
| يونيو-06 | 29.6                           | 6.8                    |
| يونيو-07 | 29.9                           | 7.1                    |
| يونيو-08 | 33.9                           | 7.2                    |
| يونيو-09 | 31.5                           | 4.7                    |
| يونيو-10 | 33.7                           | 5.1                    |
| يونيو-11 | 34.8                           | 1.9                    |
| يونيو-12 | 34.3                           | 2.2                    |
| يونيو-13 | 43.2                           | 1.5                    |
| يونيو-14 | 46.6                           | 3.7                    |
| يونيو-15 | 48.6                           | 4.5                    |
| يونيو-16 | 55.8                           | 4.5                    |
| يونيو-17 | 79.3                           | 5                      |
| يونيو-18 | 92.6                           | 5.3                    |
| يونيو-19 | 108.7                          | 5.6                    |
| يونيو-20 | 123.5                          | 3.6                    |
|          | 942.9 ± 28.56                  | 84 ± 1.59              |

المصدر : البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي ،اعداد مختلفة.

- من الجدول السابق نجد أن مجموع الدين الخارجي خلال 19 سنة  $942.9 \pm 28.56$  وان مجموع معدل النمو خلال هذه الفترة  $84 \pm 1.59$
- أما المعدل النسبي بين رصيد الدين الخارجي ومعدل النمو خلال 19 عاما 92% بنسبة نمو اقتصادي 8% بمتوسط 2.37% سنويا

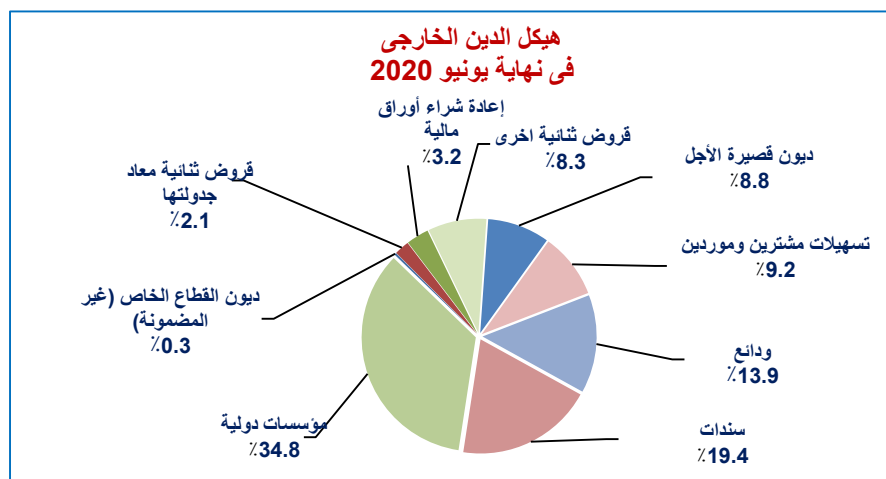
|         |          |          |
|---------|----------|----------|
| sum     | 84       | 942.9    |
| Average | 4.421053 | 49.62632 |
| Max     | 7.2      | 123.5    |
| Min     | 1.5      | 28.7     |
| St.D    | 1.59     | 28.56    |

المصدر : نتائج تحليل برنامج SPSS

هناك علاقة طردية بين معدل النمو في الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي بمعنى زيادة معدل النمو في الدين الخارجي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ، يعتمد دور الدين الخارجي في تمويل مشاريع التنمية على طريقة وفعالية استخدامه في عملية التنمية الاقتصادية.

يدل النتائج علي محدودية دور الدين الخارجي في رفع معدل النمو الاقتصادي ، ويمكن تفسير ذلك أن مصر من الدول النامية التي تعاني من نقص في رأس المال فيمثل الدين الخارجي مصدراً لتمويل العجز في نقص رأس المال ويشير تراكمه إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب عدم القدرة علي الوفاء بالتزامات الديون وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي عام 2018 وتتصدر الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية قائمة دائنيها والتي تقوم بتقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات التنموية.<sup>31</sup>

### هيكل الدين الخارجي في مصر



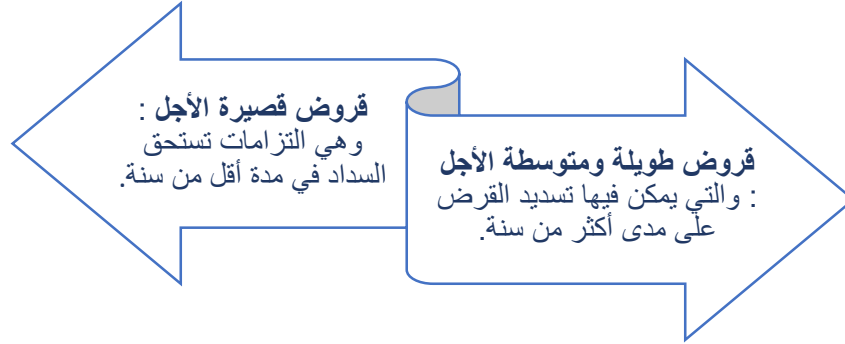
المصدر : البنك المركزي المصري.

ومن خلال تعريف الدين الخارجي يمكن القول أن **هيكل الدين العام المصري** يتكون من: القروض الثنائية الميسرة وغير الميسرة، والقروض من المؤسسات الدولية والإقليمية، وتسهيلات الموردين، وصافي ودائع غير المقيمين في الجهاز المصرفي. كما أنه من حيث القطاع المدين يتكون هيكل الدين الخارجي المصري من : الديون الحكومية، وديون على السلطة النقدية

<sup>31</sup> أحمد عزت محمود المتولي و آخرون ، 2021 ، المديونية الخارجية وأثرها علي النمو الاقتصادي ، المركز الديمقراطي العربي.

( البنك المركزي )، وديون على البنوك، وديون على القطاعات الأخرى ومنها القطاع الخاص سواء كانت تلك الديون مضمونة أو غير مضمونة من طرف الحكومة.

■ و يمكن تقسيم القروض الخارجية من حيث آجال الاستحقاق الأصلية إلى:



■ كما يمكن تقسيم القروض من حيث الشروط إلى:

- قروض تجارية والتي تتحدد شروطها المالية وفق أسواق رأس المال الدولية.
- قروض سهلة والتي تعقد بشروط ميسرة.

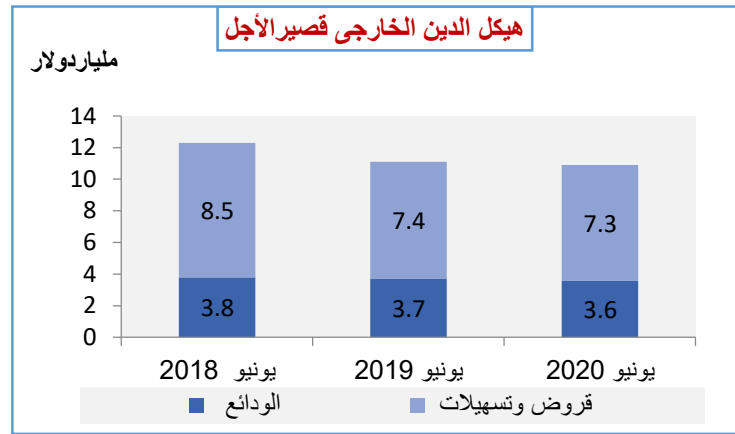
يوضح هيكل الدين الخارجي بحسب آجال الاستحقاق الأصلية وفقا لبيانات البنك المركزي المصري في نهاية يونيو 2020، والتي تبين أن الديون طويلة الأجل المضمونة وغير المضمونة بلغت نحو 112.6 مليار دولارو تحتل النسبة الأكبر مثلت 91.2% من إجمالي الدين الخارجى؛ معظمها من المؤسسات الدولية والإقليمية، والسندات، وودائع غير المقيمين. كما بلغت الديون قصيرة الأجل نحو 10.9 مليار دولار بما يعادل 8.8% من إجمالي الدين الخارجي.

تشير مكونات هيكل الدين الخارجى طويل الأجل فى نهاية يونيو 2020 إلى ما يلى<sup>32</sup>:

- بلغ رصيد المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية نحو 43.0 مليار دولار مقابل 32.8 مليار دولار في نهاية يونيو 2019 بارتفاع نحو 10.2 مليار دولار.
- وبلغ الرصيد القائم لأجماى السندات المطروحة بالخارج (حيازة غير المقيمين) نحو 23.9 مليار دولار ، وتمثل هذا الرصيد فى نحو 0.3 مليار دولار سندات سيادية، 19.4 مليار دولار سندات أوروبية مصدرة بالدولار، 4.2 مليار دولار سندات أوروبية مصدرة باليورو.
- وبلغت ودائع غير المقيمين طويلة الأجل نحو 17.2 مليار دولار، متمثلة فى ودائع الدول العربية لدى البنك المركزى المصرى (السعودية 7.5 مليار دولار، الامارات 5.7 مليار دولار، الكويت 4.0 مليار دولار).
- اما تسهيلات المشترين والموردين فقد بلغت نحو 11.4 مليار دولار ، و بلغ رصيد القروض الثنائية الأخرى نحو 10.3 مليار دولار ، وتتضمن هذه القروض تسهيل دعم السيولة المقدم من بنك التنمية الصينى إلى البنك المركزى المصرى بنحو 1.7 مليار دولار .
- كما بلغ رصيد عمليات إعادة شراء أوراق مالية (Repo) نحو 3.9 مليار دولار .

<sup>32</sup> بنك المركزي المصري – التقرير السنوي 2019-2020 ، ص44 .

- و بلغ رصيد القروض الثنائية المعاد جدولتها نحو 2.5 مليار دولار ،بينما بلغ رصيد الديون غير المضمونة المستحقة على القطاع الخاص نحو 421.8 مليون دولار مقابل 408.6 مليون دولار في نهاية يونيو 2019.



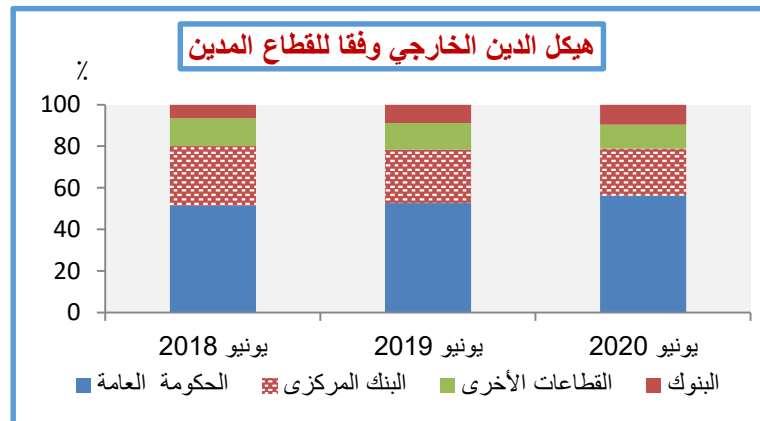
المصدر: البنك المركزي المصري.

اما رصيد الدين الخارجي قصير الأجل وفقاً لآجال الاستحقاق الأصلية في نهاية يونيو 2020 نحو 10.9 مليار دولار (بما يمثل 8.8% من إجمالي الدين الخارجي، وبما نسبته 28.5% من صافي الاحتياطيات الدولية)، بانخفاض نحو 189.4 مليون دولار مقارنة بنهاية يونيو 2019.

ويرجع الانخفاض في رصيد الدين الخارجي قصير الأجل بصفة أساسية إلى انخفاض ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل بنحو 139.2 مليون دولار لتصل إلى 3.6 مليار دولار.

كما يبلغ رصيد الدين الخارجي قصير الأجل وفقاً لآجال الاستحقاق المتبقية لمتضمن الديون قصيرة الأجل حسب آجال الاستحقاق الأصلية مضافاً إليها الأقساط التي يستحق سدادها على الديون طويلة الأجل خلال سنة قادمة) نحو 26.1 مليار دولار، بما يمثل 21.1% من إجمالي رصيد الدين الخارجي، وبما نسبته 68.4% من صافي الاحتياطيات الدولية.

الدين الخارجي حسب القطاع المدين

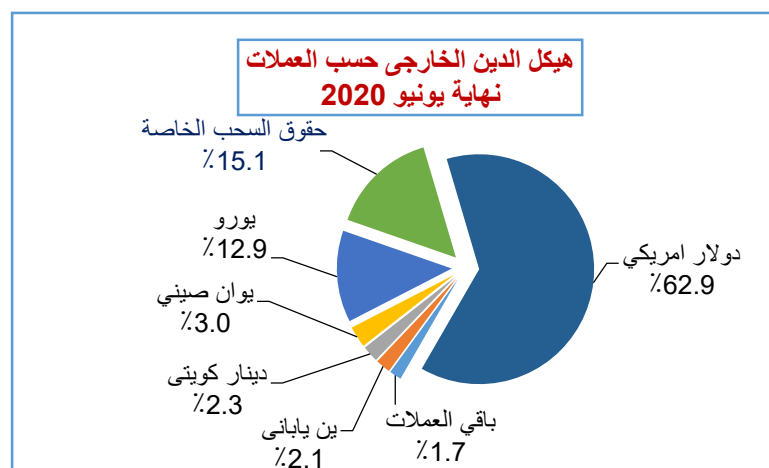


المصدر: البنك المركزي المصري.

يظهر توزيع الدين الخارجي وفقاً للقطاع المقترض في نهاية يونيو 2020 : استحوذت الحكومة العامة علي معظم الزيادة في رصيد الدين الخارجي والبالغة 14.8 مليار دولار بما يمثل 56.2% من إجمالي الدين الخارجي.

ارتفع الدين المستحق على البنوك بنحو 2.4 مليار دولار ليصل إلى نحو 11.9 مليار دولار، وارتفع الدين المستحق على القطاعات الأخرى بنحو 0.4 مليار دولار ليصل إلى نحو 14.3 مليار دولار، الي جانب انخفاض الدين المستحق على البنك المركزي بنحو 0.1 مليار دولار ليصل إلى نحو 27.9 مليار دولار، بما يمثل 22.6%.

#### الدين الخارجي حسب العملات

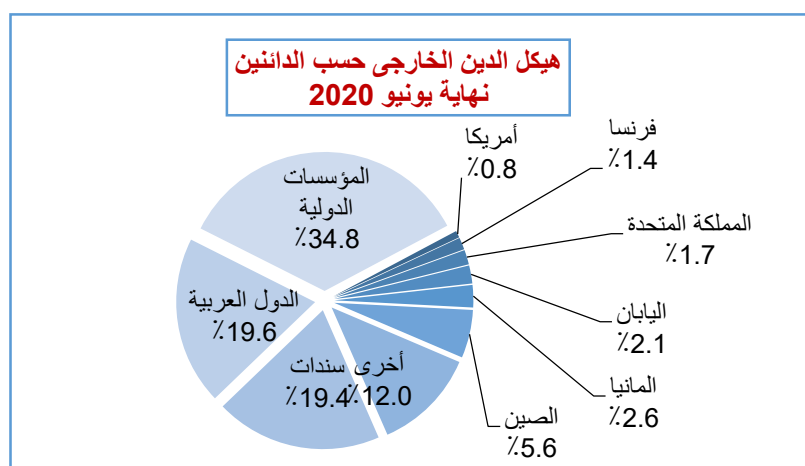


المصدر: البنك المركزي المصري.

يتضح من توزيع الدين الخارجي حسب العملات الرئيسية المكونة له استحوذ الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر من إجمالي المديونية الخارجية بقيمة 77.6 مليار دولار، يليه اليورو بما قيمته

15.9 مليار دولار، ثم وحدات حقوق السحب الخاصة 18.7 مليار دولار، واليوان الصيني 3.7 مليار دولار، ثم الدينار الكويتي 2.9 مليار دولار، والين الياباني 2.6 مليار دولار، ونحو 2.1 مليار دولار عملات أخرى.

#### الدين الخارجي وفقاً للدائنين



المصدر: البنك المركزي المصري.

يتضح من توزيع الدين الخارجى وفقا للدول والجهات الدائنة فى نهاية يونيو 2020 ما يلي:

بلغ رصيد مديونية المؤسسات الدولية والإقليمية نحو 43.0 مليار دولار تمثل أغلبها فى صندوق النقد الدولى بنحو 17.9 مليار دولار، والبنك الدولى بنحو 11.3 مليار دولار، وبنك الاستثمار الاوروبى بنحو 3.6 مليار دولار، كما بلغ رصيد مديونية الدول العربية نحو 24.2 مليار دولار تمثل أغلبها فى السعودية بنحو 9.2 مليار دولار (بنسبة 7.5% من إجمالى الدين الخارجى)، والامارات بنحو 9.1 مليار دولار (بنسبة 7.4%)، والكويت بنحو 5.3 مليار دولار (بنسبة 4.3%).  
فى حين بلغ رصيد السندات المصرية المطروحة فى الخارج (حيازة غير المقيمين) نحو 23.9 مليار دولار.  
كما بلغت رصيد المديونية لأهم خمس دول أعضاء فى نادى باريس نحو 10.6 مليار دولار هى ألمانيا (3.2 مليار دولار)، واليابان (2.6 مليار دولار)، والمملكة المتحدة (2.1 مليار دولار)، وفرنسا (1.7 مليار دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (1.0 مليار دولار)، بينما بلغ رصيد مديونية دولة الصين نحو 6.9 مليار دولار.<sup>33</sup>

### المنافع والتكاليف الناتجة عن الاستدانة الخارجية كمصدر للتمويل

تؤدي الاستدانة الخارجية إلى الاستفادة من فرص التمويل الدولي المتاح والأقل عبءاً من الاقتراض الحكومي حيث انها منخفضة الفائدة مقارنة بالفائدة على أذون الخزانة الحكومية، إلا أن هذا يفترض سعر صرف ثابت وغير متغير.

تقييم منافع وتكاليف القروض يتضح على المدى الطويل من خلال جميع الاستخدامات النسبية لكل من الاستثمار والاستهلاك، حيث يتساوى كل من التكاليف الحدية لرأس المال مع التكاليف الحدية للقروض (هي عبارة عن معدل أو سعر الخصم الاجتماعي، الذي يعبر عن المعدل الصافي للتفضيل الزمني مخصصاً منه معدل التغير في المنفعة الحدية للاستهلاك) وهما معا يساويان التكلفة الحدية للقروض وهذه التكاليف تزيد عبر الزمن مثلها مثل تراكم الدين.

ولكي تتحقق فائدة ولو هامشية من استخدام القروض فلا بد من أن يكون معدل الفائدة على القروض الاجنبية أقل من معدل النمو في البلد المدين .

ويمكن عرض أهم المنافع والتكاليف الناتجة عن الاستدانة الخارجية : <sup>34</sup>

| المنافع                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | التكاليف                                                                                                                                             |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>إحلال الدين المحلي (مرتفع الفائدة) بالدين الخارجي (منخفض الفائدة).</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                              | <ul style="list-style-type: none"> <li>هناك زيادات متزامنة ومستمرة في الدين المحلي والخارجي علي حد سواء، وبالتالي لا يتحقق الإحلال بينهما</li> </ul> |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>ولكن بالنظر للوضع الحالي للاقتصاد المصري، تفيد حسابات المكسب والخسارة بأن استبدال الدين الخارجي محل الدين المحلي قد يكون خيار غير كفء من الناحية المالية ، فقد كبد الاقتصاد خسائر كبيرة حتى الآن، وتستمر هذه الخسائر او التكاليف بالارتفاع مع تعويم العملة ومع استمرار الاعتماد على القروض متوسطة وقصيرة الأجل.</li> </ul> |                                                                                                                                                      |

<sup>33</sup> البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2019-2020 ، ص 45 .

<sup>34</sup> فادية عبد السلام واخرون ، 2019، مرجع سابق ، ص 77

|                                                                                                                                                                                                       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>تخفيض إجمالي تكلفة الاقتراض الحكومي (فرص التمويل الدولي المتاح والرخص)</li> </ul>                                                                              | <ul style="list-style-type: none"> <li>اقتراض الخارجي هو خيار غير كفء من الناحية المالية، فقد كبد الاقتصاد خسائر كبيرة حتى الآن، والخسائر في طريقها للارتفاع مع استمرار تعويم العملة المحلية.</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>إتاحة تمويل خارجي يتيح أجال طويلة للسداد، للحفاظ على الاحتياطيات الدولية</li> </ul>                                                                            | <ul style="list-style-type: none"> <li>ما حدث بالفعل هو زيادة الاعتماد على القروض متوسطة الأجل للحفاظ على الاحتياطيات الدولية والاعتماد على القروض قصيرة الأجل في شكل ودائع وتسهيلات موردين</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>ويعطي شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد، سواء في حالة الاتفاق مع مؤسسات التمويل مثل البنك والصندوق، أو طرح أوراق دين في سوق التمويل الدولية.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>قد تزيد الشروط الاقتصادية المصاحبة للقروض (مثل التعويم وتقليص الأجور) من مخاطر الاجتماعية والسياسية، مما يؤثر بالسلب على جذب المستثمرين الأجانب</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>تمويل مشروعات تنموية عملاقة تؤدي لزيادة فرص العمل في الاقتصاد</li> </ul>                                                                                       | <ul style="list-style-type: none"> <li>هو خيار غير عادل اجتماعيا بسبب أثره على الفقراء وعلی الطبقة المتوسطة (الاقتراض من أجل سداد القروض، بدلا من إقامة مشروعات تنموية تخدم الفقراء والطبقة المتوسطة) وبالتالي يؤدي لاستنزاف مصادر النقد الاجنبي لدفع اسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين، ما لم يتم توظيف الأموال المقترضة في استثمارات مربحة تغطي عوائدها على الأقل طلبات الدائنين، بطريقة مباشرة عن طريق زيادة الصادرات أو غير مباشرة عن طريق إحلال الواردات</li> </ul> |

### المبحث الثالث

#### بعض التجارب الدولية الناجحة في إدارة الديون الخارجية

يتناول هذا المبحث عرضًا موجزًا لوضع المديونية الخارجية وعلاقتها بالتنمية في عدد من الدول التي تنتمي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل شأنها شأن مصر ، البرازيل كأحد دول أمريكا اللاتينية وعضو في تجمع BRICS (البرازيل، وروسيا، والهند والصين) أي الدول ذات الإمكانات الاقتصادية الكبيرة والسياسات الخارجية النامية المنفتحة على العالم. وماليزيا كنموذج متميز لدولة من الدول النامية التي استطاعت أن تحقق طفرة تنموية، استحققت عن جدارة أن يطلق عليها "معجزة"، مما جعلها نموذجا تنمويا يستحق الدراسة .

يسعي المبحث إلى عرض كيفية الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة ، حيث اعتمدت ماليزيا على التفكير الابتكاري في مسيرتها نحو التنمية الاقتصادية إلى جانب التعليم، ومعرفة التحديات الأساسية التي تواجه الدولة والعمل على إيجاد الحلول التي تتفق مع معطيات الاقتصاد الماليزي، وربما كان من أهم نقاط في التجربة الماليزية هي الاعتماد على الذات، وعدم الاتجاه للاقتراض من المؤسسات المالية العالمية عند الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب آسيا.

وتعد **ماليزيا** من الدول الرائدة في القضاء على الفقر في العصر الحالي، فقد قضت على الفقر المطلق كما انها اصبحت تقود النمو في جنوب شرق آسيا، واصبحت واحدة من الخمسة اقتصادات الأولي من حيث قوة الاقتصاد المحلي، حيث انخفضت معدلات البطالة، ونسب التضخم، وارتفعت مستويات الانتاجية، وتزايدت التجارة الخارجية، إلي جانب تحسن العديد من المؤشرات الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالتعليم أو الصحة.

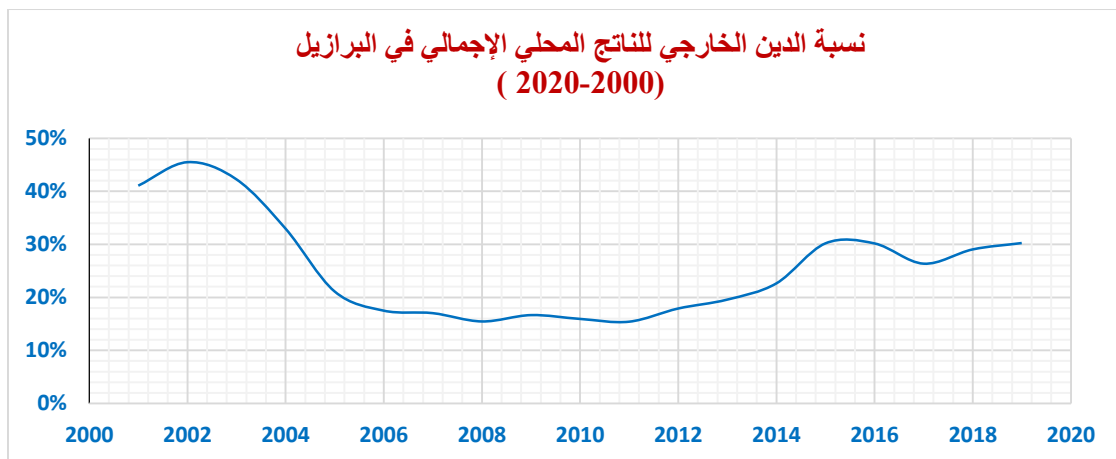
ويهدف البحث ايضًا إلي الاقتراب من تجربة النهضة الاقتصادية **البرازيلية** ، ومحاولة فهم سياساتها الاقتصادية التي أدت إلي نقل البرازيل من هوة الافلاس حيث أزمة الثقة، وضعف معدلات النمو وعدم القدرة علي سداد الدين الخارجي حتي 2002 لتصبح واحدة من أكبر 20 اقتصاد علي العالم عام 2011 وتحتل المرتبة السادسة من حيث الناتج المحلي الاجمالي ، وتتحول من دولة مدينة إلي دائنة بـ 14 مليار دولار ،بالاضافة إلي عودة 2 مليون برازيلي مهاجر بعد تحسن الأحوال .

### أولاً: الدين الخارجي في البرازيل ودوره في تمويل التنمية.

استطاعت البرازيل أن تتحول من اقتصاد متدهور ومتأخر حتى عام 2002 لتصبح واحدة من أكبر 20 اقتصاداً علي العالم عام 2011 وتحتل المرتبة السادسة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتتحول من دولة مدينة إلى أن تكون دائنة بـ 14 مليار دولار، بالإضافة إلى عودة 2 مليون برازيلي مهاجر بعد تحسن الأحوال.

حيث عصفت الأزمات المالية باقتصاد البرازيلي ، ففي فترة الثمانينيات وبداية من عام 1982 حيث كانت معدلات النمو الموجبة مرتبطة بتدفقات رأس المال الأجنبي وبارتفاع في المديونية الخارجية وبالتالي أدت إلي تصاعد معدلات التضخم وارتفاع معدلات الفائدة على الديون ، مع تراجع حجم الصادرات ، وذلك على خلفية الكساد الذي خيم على النشاط الاقتصادي عالمية وتصاعد أزمة الديون، مما أدى لاستحالة تمويله من خلال المزيد من المديونية ، و تدخل صندوق النقد الدولي و أجبر حكومة البرازيل على تنفيذ برامج نقشف مالي صارم أدى لأثار سلبية بالغة على المجتمع ولجأت البرازيل للاقتراض من الصندوق لسداد فوائد القروض القديمة.<sup>35</sup>

ثم قامت الحكومة البرازيلية في مطلع التسعينيات بإعادة هيكلة ديونها الخارجية التي أثقلت كاهلها وانضمت إلى نادي باريس وأبرمت الاتفاقيات التي ساعدت على إعادة جدولة ديونها.



Source: World Bank Database.

<sup>35</sup> أمل مختار ، 2012، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

وكما يتضح بعد أن وصلت نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي إلى 50 % في عام 2002 ووصلت البرازيل إلى **حد الإفلاس الفعلي** بحجم ديون 250 مليار دولار بعد أن كانت 150 مليار دولار في منتصف التسعينيات، إلا أنه باستخدام تلك الديون في تمويل مشروعات البنية التحتية ومشروعات تنمية وتنفيذ برامج ذات تخطيط جيد، تمكنت البرازيل من التخلص من عبء هذه الديون وتحقيق استقرار نسبي وانخفاض في نسبة الديون الخارجية للنتائج المحلي الإجمالي ابتداءً من 2005.

- حيث اتجهت الحكومة البرازيلية في فترة الإصلاح ( من منتصف التسعينيات حتى عام 2002 ) نحو طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة مما شجع المستثمرين على التخلي عن الاستثمار المنتج لصالح شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلي بنسبة 900%، وانحرفت محاولات الإصلاح إلى مزيد من الأعباء والتكاليف وساءت الأوضاع الاقتصادية للبلاد.
- وبالرغم من زيادة معدل النمو نتيجة لاتباع برامج الصندوق في هذه الفترة لكنه لم يكن تقدماً فعلياً حيث أن سياسات الإنفتاح الاقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة وهو ما أدى إلي تراجع في الإنتاج والتصدير وارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الفقر مما أدى لتنامي أزمة الثقة وارتفاع مستويات الدين الداخلي والخارجي وحاولت الحكومة البرازيلية إنقاذ الاقتصاد البرازيلي في عام 2002 قبل إنتخابات الرئاسة الجديدة وإتخاذ خطوات للتصدي لانعدام الثقة، ولجأت إلي الصندوق طالبه قرض بقيمة 30 مليار دولار بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، ووافق الصندوق لكنه اشترط منح القرض بعد الإنتخابات في عام 2003 لتتضح سياسات الرئيس الجديد.<sup>36</sup>

وللحصول علي القرض قامت البرازيل بمجموعة من الخطوات وانتهجت سياسات معينة والتزمت بشروط الصندوق للحصول علي القرض بناء علي تعليمات صندوق النقد الدولي ومنها:

- **برنامج التقشف:** نفذت البرازيل برنامج التقشف وفقاً لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء علي أزمة الثقة ، وأعلن الرئيس البرازيلي أن البرنامج هو الحل الوحيد والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة ،وأدي البرنامج إلي خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد وساهم ذلك في القضاء علي أزمة الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبذلك يمكن القول أن اتباع سياسات التقشف أدت إلي إستعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي ومن ثم زيادة الاستثمارات والإنتاج وتشجيع الصناعة والزراعة والسياحة وهو ما أدى لاتساع فرص العمل وزيادة الدخل للبرازيلين.
- **تغيير سياسات الإقراض:** تم توفير سياسات ائتمانية، حيث تم تخفيض سعر الفائدة من 13% إلي 8% وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار ومن ثم تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم في حل مشكلة الفقر حيث ازدادات دخول الأفراد بنسبة

<sup>36</sup> رضوان يوسف ،2015، التجربة الاقتصادية البرازيلية الواقع والآفاق ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الأزهر غزة ،ص48.

68% ، وايضاً تم استهداف التضخم حتى وصل إلى 4% عام 2007 وزاد الاحتياطي الأجنبي وفي المقابل انخفض حجم الدين الخارجي.<sup>37</sup>

■ و ترتب على ذلك حدوث تنمية اقتصادية واجتماعية ساعدت في نقل 30 مليون مواطن من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة المتوسطة، لدرجة أنها قامت بفرض ضرائب على الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها لاكتفاءها وللمحد منها.<sup>38</sup>

**وبعد سنوات** من تنفيذ خطة الصندوق كانت كل الدلائل تشير إلى **تدهور جديد** في حالة الاقتصاد البرازيلي والوضع يزداد سوءاً واقترب معدل التنمية من الصفر، واتسعت الفجوة بين طبقات المجتمع ، و ازدادات معدلات الفقر، إلى جانب ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

لذلك قررت البرازيل **اعلان خطة بديلة لخطة الصندوق.**

- عملت علي تشجيع التصنيع وزيادة الإنتاج وزيادة الإنفاق في القطاعات الاقتصادية.
- اتبعت سياسة **إحلال الواردات** وتحقيق قفزة هائلة في الصادرات، وتعد البرازيل من أكثر النماذج نجاحاً في العالم في تنفيذ تلك السياسة.
- كما انتهجت البرازيل **سياسة إنمائية** تقوم علي تشجيع الزراعة والصناعات التي تدعمها الدولة بصفة أساسية.
- **توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية** مع دول العالم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي.
- **الإنفاق الكبير علي مشروعات البنية التحتية.**
- وفي بدايات عام 2006 أصبحت حالة الاقتصاد البرازيلي أكثر استقراراً مما كانت عليه في بداية 2001 ، ولم تعد البرازيل في حاجة إلي الإقتراض من صندوق النقد الدولي ولم يرتفع الدين العام في مقابل الناتج المحلي الأجمالي.
- وسجلت البرازيل في عام 2005 أعلى معدل نمو اقتصادي لها منذ 1995م حيث بلغ . 4.9 % .
- انخفضت معدلات البطالة في السنوات الأخيرة من 9.9% عام 1999 م إلي 9.3% عام 2004.
- انخفاض معدلات الفقر من 9.9% عام 1990 م إلي 5.7% عام 2003م.
- عملت البرازيل علي **وضع خطة جديدة للفقر "1990-2015"** تهدف إلي تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون بدخل قومي أقل من دولار .
- ارتفع نصيب الفرد من الدخل في البرازيل ، حدثت زيادة حقيقية في قيمة الحد الأدنى للأجور بنسبة 75%

---

<sup>37</sup> اسماء محمد وآخرون ، 2017 [اثر برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية](#) ، المركز الديمقراطي العربي.

<sup>38</sup> أمل عبد الحميد وآخرون ، 2017، [اقتصاديات عالمية - تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل - دروس مستفادة](#) ، بنك الاستثمار القومي ، العدد (7)، ص 3.

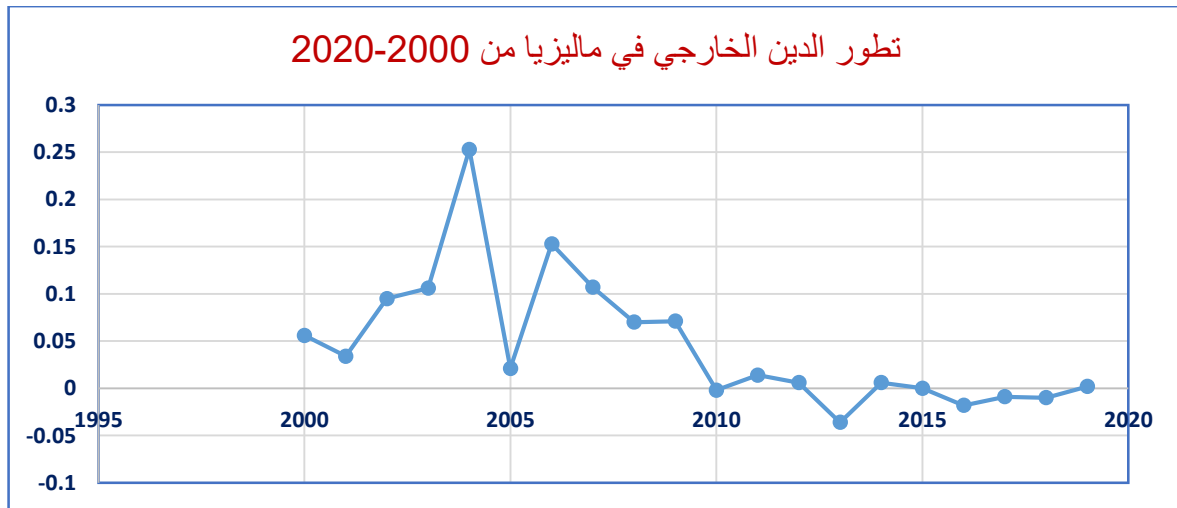
وبعد ثماني سنوات من البرنامج الاقتصادي للبرازيل أصبح الصندوق مدين للبرازيل بـ 14 مليار دولار في عام 2009 بعد إن كان الصندوق يرفض إقراض البرازيل ، وفي نهاية 2011 أعلنت البرازيل أنها أصبحت سادس أكبر اقتصاد علي مستوى العالم حيث حققت نمو بنسبة 2.7%، في الوقت الذي حققت فيه بريطانيا نمو بنسبة 0.8%، ويعد هذا نتيجة برنامج اقتصادي إصلاحي طموح شهدته البرازيل طوال 8 سنوات .

**وخلاصة القول** أن قرض البرازيل الأول من الصندوق لم يحرك البرازيل من سباتها والأزمات التي كانت موجودة فيها، نلاحظ أن معدل النمو ظل في حالته غير المستقرة ما بين الانخفاض والارتفاع، كما أن معدل التضخم بدء في الارتفاع رغم السياسات التي اتخذها الصندوق لمكافحة التضخم، كما ارتفعت معدلات البطالة بعد القرض بسبب السياسات التي اتخذها الصندوق مثل تسريح العمالة وخصخصة القطاعات العامة وغيرها<sup>39</sup>

أما القرض الثاني في عام 2003 هو الذي عمل علي تحسن حالة البرازيل الاقتصادية وغيرها بسبب سياسات النقشف التي فرضها الصندوق ،بإضافة إلي سياسات الرئيس البرازيلي التي فرضها لإنقاذ البرازيل وساعده في ذلك الشعب البرازيلي من خلال مساندته وتحمل أعباء هذه السياسات.

### **ثالثاً: الدين الخارجي في ماليزيا ودوره في تمويل التنمية**

- استطاعت ماليزيا أن تحقق طفرة تنموية، استحققت عن جدارة أن يطلق عليها "معجزة"، فقد أ استطاعت ماليزيا أن تتحول من مجتمع زراعي متخلف بعد الاستقلال عن بريطانيا عام 1957، فضلاً عن الصدمات العرقية التي حدثت في أواخر الستينات بين الملايو والصينيين، إلى مجتمع واقتصاد يشهد نمو متسارع على الصعيد الاقتصادي، وعملت على خلق تجانس واستقرار وطني بين العرقيات المختلفة المكون لها، وبطبيعة الحال هذه الانجازات لم تحدث من تلقاء نفسها.<sup>40</sup>



Source: World Bank Database<sup>41</sup>

<sup>39</sup> اسماء محمد واخرون، 2017 ، مرجع سابق.

<sup>40</sup> ريهام أحمد صالح ، 2012 ، التنمية الاقتصادية وحقوق المواطنة السياسية دراسة حالة ماليزيا (1981-2009)، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،ص 76.

<sup>41</sup> <https://data.worldbank.org/topic/external-debt?end=2019&locations=MY&start=2000>

تعتبر التجربة الماليزية في عملية التنمية الاقتصادية واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية ، فقد شهد الدين الخارجي في ماليزيا استقرارا خلال الفترة 2019/2000 يتراوح ما بين (0.16 : -1.0) ، فقد استطاعت ماليزيا وضع **الخطط الخمسية وصياغة السياسات الاقتصادية** طويلة الاجل و إقرار رؤية **2020** إلى جانب **مواجهة التحديات العرقية** التي واجهت الدولة منذ نشأتها، فالدولة الماليزية كان لها دور **توجيهي** في إطلاق عملية التنمية، فحتى مع استقبالها للاستثمارات الأجنبية كانت حريصة على **نوعيه** هذه الاستثمارات وعلى **المجالات** التي يتم ضخ هذه **الاستثمارات** فيها، و ضرورة الاستفادة من **نقل تكنولوجيا** الشريك الأجنبي إلى الماليزين، وكذا الدور الهام الذي قامت به الدولة خلال الأزمة المالية الآسيوية من خلال **عدم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي** والاعتماد على **حزم تحفيزية للاقتصاد** ووضع **ضوابط على الاستثمار ومنع المضاربة** على العملة الماليزية، مما جعل ماليزيا من أسرع الدول الآسيوية تعافياً من الأزمة.

وأدرك القادة الماليزيون منذ الاستقلال أن ماليزيا ما هي إلا القارة الآسيوية من حيث امتزاج العديد من الأجناس الآسيوية على أراضيها ويحملون جنسيتها، ولكن بعد الاستقلال كان للمالايو أmaal عريضة في تحسين وضعهم، ولكن نتيجة انتهاء الدولة الجديدة نهج الحرية الاقتصادية، فأصبحوا عاجزين عن تحقيق أى تقدم على الصعيد الاقتصادي، وما كان من الدولة الماليزية إلا اتباع ما يسمى **بالسياسة الاقتصادية الجديدة** التي ارسى دعائمها رئيس الوزراء الماليزي عام 1971 حيث ركز على **القضاء على الفقر و القضاء على الارتباط بين العرقية والمستوى الاقتصادي** وبعد ان **نحجت** السياسة الاقتصادية الجديدة الى حد كبير في **تقليل الفجوات الاقتصادية** بين المالايو وغيرهم من العرقيات وتحقيق معدلات نمو بلغت في بعض السنوات مايزيد عن 8%<sup>42</sup>. تبنت ماليزيا سياسة التنمية القومية منذ عام 1991-2000 ثم تم وضع سياسة الرؤية الجديدة (2000-2010)، بالتزامن مع وضع الرئيس الماليزي مهاتير لرؤية ماليزيا 2020،

#### ■ **سياسة التنمية الوطنية منذ عام 1991-2000:**

كان الهدف من سياسة التنمية الوطنية، ليس احداث تنمية متوازنة على الصعيد العرقي فقط، بل متوازنة على الصعيد الاقليمي والقطاعي أيضاً، مع الاستمرار في مكافحة الفقر، والعمل على خلق وظائف لمكافحة البطالة، وكذا الاعتماد على القطاع الخاص بشكل كبير.

- تنشيط عمليات النمو الصناعي
- التحول من الصناعات الهادفة إلى الاحلال محل الواردات إلى الصناعات الموجه نحو التصدير
- تحديث البنية الأساسية
- تحقيق مزيد من التعاون مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية وخاصة تجمع دول الآسيان.<sup>43</sup>
- 

<sup>42</sup> رامي السيد فوزي ، 2011 ، دور الدولة في التنمية دراسة حالة ماليزيا، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ،ص 153.

<sup>43</sup> ايمان فخري احمد ، 2013، الدور الانمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991-2010)، الحوار المتمدن.

## ■ سياسة الرؤية الجديدة: (2010-2000).

تمثلت أهدافها في :

- مواصلة التنمية الاقتصادية والتوسع في ارساء شراكة عالمية من أجل التنمية
  - استمرار سياسات القضاء على الفقر
  - الارتقاء بمنظومة التعليم
  - تحقيق التوازن النوعي وتعزيز مكانة المرأة وتمكينها .
- و **رؤية ماليزيا 2020** ، التأكيد على أن ماليزيا لن تتقدم كليا إلا من خلال التغلب على التحديات الاستراتيجية التي تواجهها منذ الاستقلال :
- تأسيس دولة ماليزية متحدة ذات مصير مشترك وهي دولة تنعم بالسلام الداخلي والسلام في حدودها وتعيش في توافق وشراكة عادلة متكاملة .
  - تأسيس مجتمع أخلاقي لديه قيم دينية وروحية قوية.
  - تأسيس مجتمع ليبرالي متسامح ينعم فيه كافة الماليزيين على اختلاف ألوانهم وعقائدهم بحرية ممارسة عاداتهم وثقافتهم ومعتقداتهم الدينية، وعلى الرغم من كل ذلك ينتمون جميعاً إلى دولة واحدة.
  - تأسيس مجتمع علمي متقدم يدعم الإبداع لا يقتصر دوره فقط على استهلاك التكنولوجيا بل المساهمة في مستقبل التكنولوجيا العلمية.
  - تأسيس مجتمع يهتم بالثقافات المتعددة تأتي فيه المصالح الجماعية قبل الفردية.
  - تأسيس مجتمع ينعم بالعدالة الاقتصادية فيه مساواة في توزيع الثروات وشراكة كاملة في التقدم الاقتصادي.
  - الاقتصاد منتعشاً حيوياً صامداً وله القدرة على المنافسة.

وبالإضافة إلى ماتقدم لا يمكننا أن نغفل دور المؤسسات التي أنشأتها الدولة لضمان صنع وتنفيذ سياستها بكفاءة وفعالية "تشارك في عملية التخطيط"

فالجهاز الإداري الماليزي غلب على تكوينه الأفراد ذوي الخلفية الاقتصادية أو مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية.

وتعد أهم أربع مؤسسات للتخطيط الاقتصادي في ماليزيا :<sup>44</sup>

## ■ وحدة التخطيط الاقتصادي:

وحدة شكلها الرئيس الماليزي مهاتير وهي تابعة لمجلس الوزراء ومهمتها هي التخطيط للسياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها، ومن خلال هذه الوحدة خرجت معظم سياسات ماليزيا.

## ■ الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية:

وتعمل على توفير المعلومات الخاصة بالمزايا الاستثمارية، مسئولة عن كل الاجراءات الخاصة ببدء أى مشروع استثماري، فحص المشروعات الاستثمارية للتأكد علي أنها تتماشى مع الخطة العامة للدولة، بالإضافة إلى العمل على ضبط نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

<sup>44</sup> رامي السيد فوزي، 2011، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

## ■ هيئة الانتاج القومية:

وتهتم بزيادة الانتاجية الكلية للاقتصاد، وتقوم بتقديم مقترحات حول زيادة الانتاجية وتنمية الموارد.

## ■ هيئة تنمية التجارة الماليزية:

تبحث في سبل تحقيق التنمية الكمية والنوعية للصادرات والترويج لها مع التركيز على الاستثمارات الصناعية وإجراء دراسات عن الأسواق التجارية المستهدفة للسلع الماليزية والعمل على إيجاد قاعدة بيانات للمصدرين وحماية المستثمرين في الخارج.

استطاعت الحكومة الماليزية جذب الاستثمارات الأجنبية في هذه المجالات من خلال قيامها بتقديم حوافز للمستثمرين الاجانب، والعمل على توفير البنية الأساسية لذلك، حيث قامت بإنشاء ما يسمى بـ (Multi Media Super Corridor) وقدمت من خلاله بعض الاعفاءات لتشجيع الاستثمار في هذا المشروع، ومع نجاح هذا المشروع أصبح قطاع الالكترونيات يستأثر بنحو 51% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا<sup>45</sup>

، كما فرضت الحكومة الماليزية عام 1991 على المستثمرين الأجانب أن يتم الاعتماد على موارد محلية في حدود نسبة 30% من جملة المكونات حتى يتمكن أن يتمتع بمزايا الاعفاءات الضريبية على الاستثمار .

وفي السياق ذاته، اصدرت الحكومة الماليزية في عام 2003 حزمة جديدة من حوافز الاستثمار في أنشطة التصنيع والزراعة والسياحة وعدد من القطاعات الأخرى المتعلقة بالتصنيع، كما تضمنت هذه الحوافز اعفاء مؤقتاً أو محدوداً أو حتى كامل من الضرائب ، كما أنه لا توجد قيود كبيرة على الاستثمار في القطاعات المختلفة، في حين توجد بعض القيود على الاستثمار في الصناعات الموجهة إلى السوق المحلي، والحكومة قد عمدت إلى تخفيف هذه القيود عام 1998 عندما أقرت اسقاط شرط الملكية والتصدير للمشروعات الصناعية الجديدة كما اتسعت هذه التسهيلات لتشمل قطاعات التأمين والنقل البحري والاتصالات .

كما اعتمدت ماليزيا على سياسة **الصناعات العنقودية** والتي تعنى وجود ترابط بشكل عنقودي بين الوحدات الانتاجية والنشاطات المتصلة بها والتي تتمثل في (الموردين،الصناعات،خدمات الأعمال) وما بعد الانتاج وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات التي تشمل تنمية الموارد البشرية والحوافز .

فقد كانت ماليزيا من أسرع الدول الآسيوية في التعامل مع الأزمة وتجنب اثارها الخطيرة مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، قامت العديد من الدول الآسيوية بتطبيق نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن لم تتجح أى منها في تجاوز الأزمة، باستثناء ماليزيا. حيث تخلت ماليزيا عن هذه النصائح، وقامت بالتدخل في آليات السوق وضخت مليارات الدولارات للشركات والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، وقامت بالاشراف على آليات الاقراض البنوك والمصارف للشركات والمؤسسات ولأفراد وأسعار صرف العملات

<sup>45</sup> كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، 2005، النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ص 124.

فضلاً عن قيامها في سبتمبر من عام 1998 بالتحول من نظام سعر صرف الحر إلى نظام سعر الصرف الثابت ،وتطبيق برنامج انقاذ اقتصادى بلغت قيمته 7 مليار رينجت .<sup>46</sup>

**\*\*** مما جعل ماليزيا مؤهلة بالقدر الكافى لامتناس آثار الأزمة المالية العالمية.

ومن ناحية اخرى تبنت ماليزيا كلا من سياسة النظر شرقاً"الاقتداء والتعلم من التجربة التنموية اليابانية خصوصا فيما يتعلق باخلاق العمل ومنهجية الصناعة والتطور التكنولوجى والسياسات المالية والتجارية. وسياسة الاعتماد على الذات.

## **المبحث الرابع**

### **الدروس المستفادة من التجارب الدولية و اهم المقترحات للحد من الآثار السلبية للدين الخارجى**

#### **وتفعيل دوره فى التنمية فى مصر**

#### **أولاً : الدروس المستفادة من تجربة الإقتصادية فى البرازيل**

- ضرورة توفر الرؤية الواضحة، والإرادة السياسية القوية، والشفافية فى التعامل مع الشعب، حيث ترجمت الرؤية إلى برنامج عمل يتشكل من مجموعة من السياسات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف ، بالإضافة إلى إرادة سياسية وعزيمة لتنفيذ ذلك البرنامج رغم أي صعوبات<sup>47</sup>.
- أكدت التجربة عن عدم وجود تعارض بين النمو الإقتصادي والعدالة الاجتماعية ،وأوضحت أن العدالة الاجتماعية يمكن أن تكون محفزة للنمو الإقتصادي ، من خلال توسيع نطاق السوق المحلي ، والحد من التوترات الاجتماعية والتي تساهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادي ،والذي بدوره يقلل نسب الفقر والامية ورفع مستوى الخدمات الصحية فى البرازيل .
- كما أن حل المشكلات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والفقر لا ينبغي أن يتم بمعزل عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية، ليس فقط باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق وإنما أيضا من جانب حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب تؤدي إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الإقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص ، ولكن مع التأكيد انه لا يمكن إغفال ضرورة وجود برامج للإعانة الاجتماعية إلى جانب قرارات مباشرة من الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور، لضمان ألا يصب النمو الإقتصادي فى مصلحة الأغنياء فقط.

<sup>46</sup> مدحت ايوب ،2009 ، السياسة العامة فى ماليزيا : السياسات الإقتصادية الماليزية فى بداية الالفية الثالثة ، برنامج

الدراسات الماليزية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 86.

<sup>47</sup> أمل مختار ،2012 ،\_مرجع سابق.

- ولم يكن برنامج العدالة الاجتماعية لإعطاء أقساط مالية لمساعدة الفقراء فقط، وإنما كان برنامجاً مشروطاً ، حيث أن المواطن لا يحصل على هذه الإعانة في حالة عدم التزامه بإرسال أولاده إلى المدارس أو عدم التزامه بإعطائهم الأمصال الوقائية.
- تشجيع السياحة من خلال استخدام نوعاً مبتكراً وجديداً لجذب السياحة.
- ضرورة الوقوف على حقيقة قوة الدولة اقتصادياً، بمعنى عدم الدخول في صراعات خارجية قد تكلف الدولة مزيداً من الأعباء في مرحلة النهوض، حيث نجد أن الرئيس البرازيلي "لولا" أعلن بمنتهى الوضوح انه لا يمكنه الاهتمام بما يحدث في العراق في 2003، لأنه ما زال في عامه الأول من الرئاسة وما زال أمامه عمل طويل في مكافحة الجوع ، إذاً فمن المهم جداً في البداية أن تصب كافة الجهود على حل مشكلات الداخل ثم تستخدم هذه النجاحات الاقتصادية لمزيد من النجاح في السياسة الخارجية.
- الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي سواء الزراعي أو الصناعي ،وتطوير السوق المحلي يعد من أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي للدولة ، فقد ساعدت البرامج الاجتماعية علي رفع قدرة الفقراء علي الشراء "زيادة القدرة الشرائية المحلية"، مما زاد الطلب الكلي ودخول الفقراء الي هذا السوق مما زاد حجم السوق الداخلي بشكل كبير واستمد السوق قوته من الاستقرار الاقتصادي ،وذلك بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة التي ساهمت في تخفيض البطالة ،وزيادة الانتاج وتحقيق النمو . فعلي الرغم من اتجاه البرازيل إلي تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي علي العالم إلا أنها لم تتجه إلي هذه الخطوة إلا بعد اتباع سياسة حمائية من أجل النهوض الصناعة المحلية الناشئة.
- التناغم بين القطاع العام والخاص ، فقد قاد القطاع العام في البرازيل عملية التنمية الاقتصادية علي الرغم أن القطاع الخاص يمثل ثلاث أضعاف القطاع العام ،فكان القطاع العام كمنظم للأسواق وموفر للبنية التحتية وضامن لتحقيق التنمية البشرية مع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والاستثمار في الصحة والتعليم ،وكان للقطاع الخاص دور فعال في المشاركة في وضع الخطط الاقتصادية ودعم البرامج الاجتماعية ، والبحث العلمي ،حيث كانت العلاقة تشاركية.
- الاستثمار في العنصر البشري من خلال الاعتماد علي تنمية الكفاءات والمهارات البشرية وذلك من خلال تطوير القطاع التعليمي وتطوير التعليم المهني ورفع جودة التعليم العالي من أجل السعي الدائم لمواكبة التقدم في العالم.
- الاستغلال الامثل للموارد ،ووضع خطط لترشيد الاستهلاك ورفع الكفاءة الانتاجية لها والاتجاه نحو المصادر المتجددة ،وتقليل الاعتماد علي تصدير الموارد الطبيعية.
- ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ،الي جانب ارتفاع معدل الاستثمار المحلي ،حيث لجأت إلي تقديم حوافز وتسهيلات بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،بالإضافة إلي الاتفاقيات التجارية التي تحفز الاستثمار المباشر داخل البرازيل ،فأصبحت البرازيل موضع المستثمرين في العالم وهي الأكثر تلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا الجنوبية واللاتينية والكاريبي.<sup>48</sup>

<sup>48</sup> رضوان يوسف ،2015، مرجع سابق ،ص200.

## ثانياً: الدروس المستفادة من التجربة الاقتصادية في ماليزيا

- التخطيط الجيد وتنفيذ الخطط التي يتم وضعها في الإطار الزمني المحدد لها ،والنظرة المستقبلية في عملية التخطيط وضمان تنفيذ البرامج والمشروعات وعدم توقفها .
- الاهتمام بتطوير البنية الأساسية وتشجيع الاستثمار الأجنبي بما يوفر العملة الأجنبية .
- اهتمام بالقطاع الخاص لم يكن ابداً علي حساب القطاع العام "تخطيط تشاركي بين القطاعين"
- التعامل مع الاستثمارات الأجنبية الواردة بضوابط وشروط تحرص علي مصلحة الاقتصاد القومي. واعتماد سياسة التركيز على التصنيع مع وجود درجة عالية من التنوع في البيئة الاقتصادية وتغطيتها لمعظم قطاعات النشاط الاقتصادي ، ودعم التوجه التصديري.
- انتقد رئيس الوزراء الماليزي خطط الصندوق النقد الدولي حيث قررت الحكومة الماليزية بعد دراستها الا تتبعها ،لأنها تقترنا ولا تفيدنا ،وحذر من خطورة اتباع شروط صندوق النقد الدولي ونصائحه، بناءً علي تجربة ماليزيا وما قدمه لها الصندوق في بداية نهضتها وتبين أنها نصائح مضللة، وتم تفاديها وقررت ماليزيا التعامل مع مشاكلها ذاتياً دون الرجوع لنصائح الصندوق الذي بدأ يضغط على ماليزيا لإحباط تجربتها، ونصح المصريين بعدم الاقتراض من صندوق النقد الدولي، والبحث عن موارد داخلية لتوفير السيولة اللازمة لتحقيق التنمية وأكد أن الاعتماد على الموارد الداخلية والذاتية وعدم الاقتراض من الخارج كان أحد أسباب النمو الاقتصادي السريع ماليزيا.<sup>49</sup>

مع التأكيد على أن أي نموذج مهما كان ناجحاً لا يمكن استنساخه في بلد آخر، ولكن يجب الاستفادة والاسترشاد بتلك النماذج في بناء نموذج اقتصادي مصري طموح للخروج من الأزمات الاقتصادية الكبيرة التي تعيشها مصر.

## ثالثاً: اهم المقترحات للحد من الآثار السلبية للدين الخارجي وتفعيل دوره في التنمية في مصر

- ينطوي تحديد الروابط بين الدين الخارجي وباقي أوجه السياسة الاقتصادية الكلية علي وضع استراتيجية تمويلية متكاملة للوصول الي التوازن الاقتصادي المنشود وعليه يقترح البحث في عدد من المقترحات لضمان حسن إدارة الدين الخارجي وتحقيق الاستفادة القصوي منه:.
- اتفقت وجهات نظر العديد من الدراسات المتعلقة بإدارة الدين الخارجي حول أهمية مراعاة بعض الضوابط عند صياغة مؤشرات قياس أداء إدارة الدين الخارجي ، وذلك علي النحو التالي:
- عدم قياس الدين العام الخارجي بمعزل عن نظيره المحلي لاعتبارات تتعلق بالاستدامة المالية للحكومة وبتوازن الموازنة العامة للدولة.
  - ربط المؤشرات بافتراضات محددة حول المناخ الاقتصادي والمالي مستقبلاً ومن ثم لابد من مراجعة هذه المؤشرات بصفة دورية للوفاء بمتطلبات المناخ الاقتصادي المتغير.

<sup>49</sup> أحمد محي الدين محمد التلباني ، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة ،كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ،جامعة الأسكندرية ،ص 74.

- وصياغة هذه المؤشرات بما يعكس المفاضلة بين التكلفة والعائد بين المؤشرات المختلفة بحيث تعمل تلك المؤشرات علي تحقيق أقل تكلفة ممكنة لكل نسبة مخاطرة .
  - اهمية عدم تجاوز مؤشرات الدين العام الخارجي الحدود الآمنة المفروضة والتي تقدر بحوالي 50% بالنسبة لنسبة الدين العام الخارجي للناتج و200% لنسبة الدين العام الخارجي للصادرات ، وذلك من خلال الموازنة بين مصادر التمويل المختلفة ،الي جانب وضع قواعد معيارية للحد من مخاطر الدين الخارجي من حيث التكوين للعمليات ومدة الدين وهيكل استحقاقه لتوفير الإرشاد اللازم لتكوين الحافظة في المستقبل .
  - الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية المصرية مع الدول الأوروبية في التوسع والاستمرار في تطبيق برامج مبادلة الديون الخارجية بالعملة المحلية أو بحصص في المشروعات التنموية كثيفة العمالة أو في المناطق العمرانية النائية بهدف تخفيف عبء المديونية الخارجية وتوفير مساحة مالية إضافية لتنفيذ تلك المشروعات .
  - العمل علي تعظيم موارد الدولة من النقد الاجنبي مثل الصادرات والتحويلات والسياحة ، وذلك لضمان توفير مايكفي من النقد الاجنبي لسداد أعباء الدين الخارجي علي المدي الزمني القصير حتي لاتتدخل في الدائرة المفرغة للدين وذلك مع تطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية لتوليد دخل .
  - وضع خطة طموحة لتوظيف المدخرات غير مستغلة في القطاع المصرفي كبديل عن التمويل الخارجي.
  - التوسع في برامج المشاركة مع القطاع الخاص لما في ذلك من اتاحة مصادر تمويل اضافية تسمح بتنفيذ مشروعات ضخمة دون التأثير علي استقرار المؤشرات المالية للعجز والدين الخارجي .
  - أن يكون الاقتراض الخارجي موجهاً لمشروع مدرج بالخطة التنموية القطاعية للدولة ،وأن تقوم وزارة التعاون الدولي قبل الحصول علي تمويل بدراسة مدي جدوي المشروع ومدي مساهمته في التنمية العامة للدولة .<sup>50</sup>
- ان يتم اختيار مصادر الاقتراض طبقا لاعتبارين :-
1. الحصول علي المساعدات ذات الميزة الاقتصادية والفنية والتكنولوجية الافضل لمصر.
  2. تكلفة القرض حيث يتم تخصيص القروض الأكثر تيسيرا للقطاعات ذات المردود الاجتماعي كالصحة والتعليم والقروض ذات التكلفة الأعلى نسبيا للقطاعات الخدمية التي يمكنها ادرار ربحا يستخدم في سداد أعباء المشروع مع مراعاة التوزيع العادل علي محافظات الجمهورية لضمان استخدام التمويل باسلوب يحقق أكبر استفادة ممكنة.
- تقوية آليات لتنمية الادخار المحلي وتخفيض الاعتماد علي الموارد الخارجية لاعطاء الاستقرار المالي للدولة ،ويصبح الاعتماد علي الموارد الخارجية فرصة وليس ضرورة .<sup>51</sup>

<sup>50</sup> دينا محمد هشام ، 2016 ، الآثار الاقتصادية الكلية للدين العام الخارجي بالتطبيق علي مصر خلال الفترة من 1990 حتي

2014 ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة .ص71

<sup>51</sup> عبير محمد ثروت حسين ، 2009 ، الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص88.

## المراجع :

### أولاً : المراجع باللغة العربية.

#### أولاً: الكتب :-

- جودة عبد الخالق ،كريمة كريم ،اساسيات التنمية الاقتصادية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2006.
- جودة عبد الخالق ،الاقتصاد الدولي من المركز إلي الهامش ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2007.
- رمزي زكي ،الديون والقروض الخارجية واثارها علي البلاد العربية ،دار المستقبل العربي،القاهرة ،1983.
- رمزي زكي ،بحوث في ديون مصر الخارجية ،دار المستقبل العربي ،القاهرة ،1985 .
- نادية سليمان ،تاريخ الفكر الاقتصادي ،دار الثقافة العربية ،2010.

#### ثانياً : الرسائل :-

- اسراء عادل السيد أحمد ،العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري ،رسالة دكتوراة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2014.
- انتصار جابر السيد ،الاصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي في مصر ،رسالة ماجستير ،كلية تجارة ،جامعة المنوفية ،2004.
- جمال محمود عطيه ، الاثار الاقتصادية الكلية لتخفيض ديون مصر الخارجية،رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،جامعة حلوان ،1996.
- داود سعد الله ،تحليل اسباب ازمة ارتفاع اسعار النفط 2008 واثرها علي ادارة الدين العام الخارجي في لبنان ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2011.
- دينا محمد هشام،الاثار الاقتصادية الكلية للدين العام الخارجي بالتطبيق علي مصر خلال الفترة من 1990 حتي 2014 ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2016.
- رامي السيد فوزي ،دور الدولة في التنمية دراسة حالة ماليزيا،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ،2011.
- رضوان يوسف فوزي ،التجربة الاقتصادية البرازيلية الواقع والآفاق ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الأزهر غزة ،2015.
- ريهام أحمد صالح ،التنمية الاقتصادية وحقوق المواطنة السياسية دراسة حالة ماليزيا \_1981-2009)، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2012.
- عبير محمد ثروت حسين ،الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد وعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2009.
- عزلان محمود عبد العزيز محمد،العلاقات العربية الماليزية - الواقع وآفاق المستقبل ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2008.
- علي سيف عبده كليب ،الاثار الاقتصادية الكلية للديون الخارجية لليمن ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد وعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2002.
- عمر محمد أحمد البدويهي ،المخاطر المالية وأثرها علي استدامة مالية الدولة بالتطبيق علي الحالة المصرية ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،2008.
- فاطمة رجاء عبد الفتاح،الدين العام المحلي وأثره علي المتغيرات الاقتصادية الكلية (مع التركيز علي النمو الاقتصادي)،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2016.

- محمد أحمد علي عمران ، تطور عبء الدين العام المحلي في مصر (اسبابه ونتائجه)،رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،جامعة الازهر ،2010.
- منال ابراهيم حلمي ، اثر عبء الدين الخارجي علي تخصيص استخدام موارد النقد الاجنبي في مصر،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد وعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،1989.
- هناء فؤاد عبد الفتاح سيد ،أثر الاستقرار الاقتصادي علي النمو الاقتصادي بالتطبيق علي الاقتصاد المصري خلال الفترة 1975 إلي 2010،رسالة دكتوراة ،كلية الاقتصاد وعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2013.

### ثالثاً:الدوريات:

#### مقالات

- خديجة الاعسر ،مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية العربية ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،العدد 1،المجلد 4، 1996.
- سامي اسكندر عوض ،عناصر مقترحة لحل ازمة المديونية الخارجية ،الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1990.
- عبد الزهرة العيقاري ،المديونية الخارجية للاقطار العربية والافريقية"طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1990.
- فخري الفقي ،استراتيجية إدارة الدين العام في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،2021.
- محمود عبد الفضيل ،عمرو شيحة ، تقلص فجوة العجز في الميزان التجاري لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية علي الاقتصاد المصري ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،2010.
- مصطفى عبد الله خشيم ،معضلة ديوان الدول النامية الخارجية في حوار الشمال والجنوب دراسة تحليلية المقارنة ،الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1990.

#### ورقة عمل

- أحمد ابو طالب ،مرودة حمد ،المستوي الأمثل للدين الخارجي :منهج التحكم العشوائي ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،2011 .
- البنك الاسلامي للتنمية ،دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي قضايا وافاق، معهد التخطيط القومي ،2003.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية ،القطاع الخاص والجهاز المصرفي مقترحات لتسوية الديون غير المنتظمة ،مجلة اراء السياسة الاقتصادية ،العدد 14 ، 2003.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ملف خدمة الدين الخارجي المصري ،العدد 9 ، 2020.
- خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،المبادئ التوجيهية لادارة الدين العام ،2001.
- سامي السيد ، هناء فؤاد ،تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعدلات النمو للاقتصاد المصري خلال الفترة 1975- 2011، مركز الدراسات الاقتصادية ،العدد47 ، 2013.
- طارق نوير ،التدفقات الرأسمالية الي مصر وسياسات دعم الاستثمار الاجنبي المباشر ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،2003.
- عبد الفتاح الجبالي،الدين العام المحلي وسبل العلاج ،آفاق اقتصادية معاصرة ، العدد (2) ،2021.
- فادية عبد السلام ،تقييم أثر المديونية الخارجية علي الاستثمار في مصر خلال السبعينيات والثمانيات - التحليل في ضوء منهج الديون المعلقة ،معهد التخطيط القومي ، 1992.
- قطاع الاحصاءات والتقارير الاقتصادية ،المجلة الاقتصادية ،مجلة 52 ،العدد 3 ، 2011-2012.

- محمود حسن حسني ،سياسة إدارة دين مصر الخارجي في ضوء منهج الاستيعاب الكلي ،مجلة مصر المعاصرة ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، العدد 427 ، 1992.
- محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية ، الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000.
- مدحت ايوب ، السياسة العامة في ماليزيا : السياسات الاقتصادية الماليزية في بداية الالفية الثالثة ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2009.
- منال جابر مرسى ، أثر الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، كلية تجارة ، جامعة سوهاج ، العدد ( 8 ) ، 2020.
- وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، التقرير الربع السنوي "معا للتطوير والاندماج العالمي لمصر أكثر رخاء وتميزا" ، مجلد 1 ، العدد 1 ، 2005.

#### رابعاً : المؤتمرات

- زكي رمزي ، الاقتصاد السياسي لديون مصر الخارجية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، 1984.

#### المراجع باللغة الانجليزية :

#### **BOOK**

- Anderson Caputo Silva, Lena Oliverira De Carvalho, And Ladrira De Medeiros, public debt: The Brazilian experience, the world bank ,2010.
- Bhalla V.K., International Financial Management (Text and Cases),2002.
- Carlos A.Primo Braga ,Dorte Domeland ,Debt relief and beyond: lessons learned and challenges ahead , the world bank Washington ,D.C,2009.
- Reinhard Neck and Jan –Egbert Sturm, sustainability of public debt, Cambridge, Massachusetts,2008.

#### Periodicals

##### **Article “Publication”**

- Aart Kraay and Vikram Nehru, When Is External Debt Sustainable? WB,2004.
- Ales Bulir; Alma Romero-Barrutieta; Jose Daniel Rodríguez-Delgado, The Dynamic Implications of Debt Relief for Low-Income Countries,2011.
- Hadhek Zouhaier,Mrad Fatma, Debt and Economic Growth, International Journal of Economics and Financial, No 4(2), Vol. 4 No. 2,2014
- Indermit Gill and Brian Pinto, Public Debt in Developing Countries: Has The Market –Based Model Worked? WB,2005.
- Manellelahdhiri and Mohamed Amine,2012, “The Effectiveness of External Financing Sources on Economic Growth case of the developing countries of the MENA region “”, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, VOL 3, NO 9, January.
- Marwa Hamad, Optimal foreign Debt for Egypt:A Stochastic control Approach the Egyptian cabinet – IDSC,2011.
- Peter J. Montiel, Debt Management and Macroeconomic Stability, ECES, no 88,2003.
- Reinhard Neck and Jan-Egbert Sturm, Sustainability of Public Debt, Cambridge, Massachusetts,2008.
- Zaghdoudi Khemais1, Mezni Mohamed1 & Djebali Nesrine, External Debt & Economic Growth: Case of Tunisia, International Journal of Economics and Finance, May 2016.